

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ١٠

الثلاثاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي (أوروغواي)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية
أولا إلى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٨ من جدول الأعمال

اصطحب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية
ليتوانيا إلى قاعة الجمعية العامة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة
(A/53/345/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية
العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس
جمهورية ليتوانيا، فخامة السيد فالداس أدامكوس، وأن
أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبلغ الأمين العام،
برسالة واردة في الوثيقة A/53/345/Add.2، رئيس الجمعية
العامة، بأنه منذ إصدار رسالتيه الوارديتين في الوثيقتين
A/53/345، والإضافة ١، دفعت توغو المبالغ الضرورية
لخفض حجم متأخراتها إلى دون المبلغ المحدد في المادة
١٩ من الميثاق.

السيد أدامكوس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا،
اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم
لرئاسة هذه الدورة الهامة. وأنا على يقين من أن هذه
الدورة ستتيح لنا الفرصة لمناقشة الدور الذي لعبه الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان طوال الـ ٥٠ سنة الماضية والذي
لا يزال يتعين أن يلعبه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه
المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري
للأمين العام، الذي برهن مرارا، بالخطوات الحاسمة التي
اتخذها خلال أوقات عصيبة في هذه السنة، على أهمية
الأمم المتحدة في شؤون العالم المعاصر.

خطاب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية
ليتوانيا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هذه الغاية. ومع ذلك، أود أن أؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إننا بمحض إرادتنا وحریتنا فوضنا مجلس الأمن ليقوم باتخاذ قرارات ملزمة، ثم نكون ملتزمين بها. ولذلك فإننا نريد أن تكون القرارات ذات جودة عالية، وفعالة ومقبولة. ويمكن أن يصبح اثنان من البلدان الصناعية المتقدمة للغاية، عضوين دائمين في مجلس الأمن؛ ومن شأن عضويتهم أن تعزز المجلس وتكفل الديمقراطية في قراراته. والتوسع في تمثيل البلدان النامية في المجلس من شأنه أيضا أن يعزز شرعيته ويزيد من احترامه. وهذه البلدان تستحق مقاعد إضافية، دائمة وغير دائمة على حد سواء. وينبغي أن يوسع التمثيل العادل في المجلس بتمثيل المناطق على نحو أكثر عدلا، ولا سيما وسط وشرق أوروبا.

لقد علقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، بأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تجري اليوم هي أسباب نزاعات الغد. والبوسنة التي مزقتها الحرب، وكوسوفو التي اشتعلت بالصراع، توضحان بصورة مؤلمة صحة تلك الكلمات. وترحب ليتوانيا بمبادرة الأمين العام كوفي عنان الرامية إلى إدراج حقوق الإنسان ضمن الطائفة الواسعة لأنشطة المنظمة. ونرحب كذلك بالإصلاحات المؤسسية الجارية لحماية حقوق الإنسان، ونقترح أن يستفاد على نحو أكثر فعالية من التجربة والقدرات الفكرية لهيئات إقليمية مثل المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن أكثر إنجازات المجتمع الأخيرة استحقاقا للثناء اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فقد برهن المجتمع الدولي باتخاذ هذا القرار على استعداد للقيام بقفزة نوعية في العلاقات الدولية على أساس نظام فعال للعدالة الدولية - كأداة تهدف إلى تكميل الأنظمة القانونية الوطنية وتشجيع مواصلة تطويرها.

ومما يثلج الصدر أن المحكمة منحت حق اتهام الأشخاص بالمسؤولية الجنائية عن أشد الجرائم على الإطلاق: إبادة الأجناس، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وهذه الخطوة تدل على عزمنا على الكفاح ضد الأهوال التي ليست لها ولا يمكن أن تكون لها أية حدود سياسية أو أيديولوجية. و "جريمة العدوان" في النظام الأساسي مسألة معلقة تتطلب الإرادة السياسية للدول وتعريفا قانونيا أكثر تحديدا. والحقائق المرة لعصرنا الحديث تذكرنا بأن العدوان يؤدي كثيرا جدا إلى إبادة الأجناس، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وخلال الـ ٥٠ سنة الماضية تغيرت الأمم المتحدة بطريقة لا تقل ديناميكية عن الطريقة التي تغيرت بها بقية العالم حولها. ولدى استعراض نجاحات وإخفاقات المنظمة، ينبغي أن نعترف بدورها المعقد والهام في بناء عالم أكثر سلاما. والأمم المتحدة حاليا تمر بفترة معقدة من الإصلاح الداخلي تهدف إلى تعزيز القيم والمبادئ التي شجعت دول العالم قبل نصف قرن على التوقيع على الميثاق الذي أنشأ الأمم المتحدة، تلك القيم التي نسترشد بها اليوم للدخول إلى القرن الحادي والعشرين. وأعني السلام، والديمقراطية والبيئة وكفالة وتعزيز إنماء حرية الفرد.

وتشهد هذه السنة مرور الذكرى الخمسين لاعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الصك الهام للغاية يعلن عن عزم شعوب العالم على بث مفهوم عالمي للحرية الفردية، وللمساواة والكرامة، التي لا تقبل التقسيم وينبغي ألا تقوض. واليوم يجب أن نركز اهتمامنا بوجه خاص على المدى الذي أصبحت فيه المبادئ التي أعلنتها الأمم المتحدة طوال الـ ٥٠ سنة الماضية أساسا وطيحا لحياتنا اليومية. وسيكون من المستصوب للغاية أن نتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة قد أصبحت منظمة لشعوب العالم بدلا من دول العالم.

وفي عالم الاتصالات المتقدمة المعاصر، أصبح تبادل القيم والأفكار يتم بسرعة فائقة. ولذا فإنه لا غرابة في أن تحمل الحرية والعدالة والرفاهية نفس المعنى الذي تحمله في أوروبا وآسيا، وأفريقيا وأمريكا. وأعتقد أننا نقرب من القاسم المشترك للديمقراطية بحيث أنها لن تكون مقترنة فقط بالغرب، ولن تكون التنمية الاقتصادية السريعة مقترنة بمناطق معينة في العالم. وفوق كل شيء، نأمل أن يكون استبيان حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم متسقا مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم التوقيع عليه قبل ٥٠ سنة.

وفي عالم الحرب الباردة الذي قسمته الأيديولوجيات، كانت الأمم المتحدة أحد المحافل القليلة جدا التي جسدت المصلحة الإنسانية المشتركة: المتمثلة في شاغل السلام. واليوم يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا في تنشئة وتعليم الأفراد الأحرار والمواطنين النشطين في العالم.

وقد أثبت التاريخ أن الدول الديمقراطية المزدهرة توفر أفضل بيئة للأنشطة الإنسانية. ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها الرامية إلى تشجيع التحول إلى نظام الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة. وعملية الإصلاح المؤسسي الجارية للمنظمة من شأنها أن تخدم

يتطلب جهودا كلية وأيضا عملا حازما فوريا. ومن دواعي السرور أن رؤساء الدول أو الحكومات، وكذلك وزراء الداخلية، أكدوا التزامهم بالتعاون البناء في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المخدرات. وبرنامج خفض ومنع الطلب على المخدرات الذي ووفق عليه، جنبا لجنب مع المبادئ التوجيهية للتعاون الدولي، ينبغي أن يسهل حل هذه المشاكل.

إن الأطفال والشباب - مستقبلنا - ينبغي أن يكونوا بؤرة تركيزنا في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات. واعتماد وتنفيذ تدابير وقائية وبرامج تعليمية في الوقت المناسب، وكذلك تهيئة بيئة خالية من المخدرات، يجب أن تكون خطواتنا الأولى الفورية. ومما يدعو للسرور أن الأمين العام كوفي عنان أبدى اهتماما خاصا بهذه المشكلة.

إن الرقابة على تجارة الأسلحة، التي يزداد تعقدها حقيقة مؤلمة أخرى تواجهنا في نهاية هذا القرن. والمهربون ليسوا فقط أفرادا إرهابيين وإنما هم أيضا أمم أو دول في حالة حرب. وينبغي لنا أن نوقف - دون ما تأخير - تداول الأسلحة غير المشروع، وذلك - أولا وقبل كل شيء - بتقييد بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق النزاع. وينبغي أن نشاير في جهودنا لإيجاد حل فعال لمسألة نزع السلاح العام والكامل.

إن سياق التسلح النووي، الذي ظهر في جنوب آسيا هذا العام، كشف عن بقاء أيديولوجية الحرب الباردة الخاصة بتوازن القوى في التفكير السياسي لبعض الدول. وهذا التفكير ليس بناء لأنه لا يعزز الأمن الدولي، ويحول الموارد البشرية والقوى الخلاقة إلى اتجاهات خاطئة، مقوضا تطلعات الأفراد إلى حياة أكثر أمنا وثراء.

إن ليتوانيا ليست منطقة صراع محتمل أو مكانا لإنتاج أو تداول الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، تسعى ليتوانيا إلى الاشتراك اشتراكا فعالا في اتفاقات مختلفة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة تساعد نفسها والآخرين عن طريقها. ولقد صدق بلدي على اتفاقيات حظر الأسلحة البيولوجية، والكيميائية وبعض أنواع الأسلحة التقليدية. والتصديق على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد هو هدفنا الطويل الأجل.

إنني أعتقد أن حق الفرد في تأمين حياته ومستقبله - وهو حق لا يزال يخلو منه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - يتفق اتفاقا تاما مع روح الإعلان وينبغي أن يتحقق عن طريق مبادراتنا السياسية. إن أمن الفرد سيكفل على أحسن وجه إذا كانت الدولة التي يعيش فيها

أود أن أذكر أن ليتوانيا، التي شاركت بشكل نشط في عمل اللجنة التحضيرية ومؤتمر روما، ستوقع في المستقبل القريب على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

اليوم، نواجه جميعا تحديات عالمنا المعاصر التي سببتها التكنولوجيات السريعة التطور والأنشطة الإنسانية المتهورة. وهذه التحديات، وإن كانت غير واضحة مثل النزاعات المسلحة المكشوفة، لا تقل تهديدا. والبنية المدمرة المتدهورة قد تسبب نزاعات على نطاق لم يعرف من قبل. فالصراع بشأن المياه العذبة، والتربة الغنية والموارد الطبيعية يمكن أن يدفع الإنسان ضد الإنسان والأمة ضد الأمة. فلا العمليات السياسية الديمقراطية ولا التنمية الاقتصادية تهم عندئذ.

وباعتباري ذا التزام دائم بحماية البيئة، أدعوكم لاستخدام الإمكانيات الدولية لدى الأمم المتحدة وإيلاء اهتمام أكثر بالمسائل الإيكولوجية. وإذا كنا جادين في محاولتنا لوضع هذه المؤسسة في طليعة حماية حقوق الإنسان، ينبغي إيلاء المسائل البيئية أولوية على جدول أعمالنا. وستؤيد ليتوانيا كل مبادرة لحفظ وصون الموارد الطبيعية. وكخطوة على هذا الطريق، وقعت بالأمس بروتوكول كيوتو، لنؤكد من جديد التزامنا بالتصدي للاحتراز العالمي بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والآن، نحن نتطلع إلى عمل حاسم بشأن التغير المناخي في بيونيس أيرس في أواخر هذا العام.

لكل فرد الحق الذي لا نزاع فيه في العيش في بيئة صحية نظيفة. وأنا واثق بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور هام في تعزيز احترام البيئة بين شعوب ودول العالم. وإن هذه المنظمة - بفضل خبرتها الطويلة في التعاون الدولي، ومركزها الدولي السامي - يمكنها أن تساهم بشكل ملحوظ في التعليم البيئي للمجتمع العالمي. ويمكنها أيضا أن تكون عاملا يعزز التعاون بين الدول عن طريق التبادل الوتقي للمعلومات بشأن الكوارث - الماضية والحالية والمستقبلية. إن اتفاقية الموافقة العلمية المسبقة على تجارة الأنواع الخطرة المواد الكيميائية ومبيدات الآفات، التي وقع عليها في روتردام، منذ أيام قليلة، مثال واضح على الأنشطة الممكنة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن المشاكل المتزايدة المتعلقة بالجريمة والإرهاب الدوليين التي تؤثر علينا لا تقل أهمية عن المسائل البيئية. والهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وبالمواد المخدرة وبالبشر، وأيضا غسيل الأموال، تنتهك مصالح الشعوب والدول الحيوية في العيش في عالم آمن يمكن التنبؤ به. وحل هذه المشاكل

أصطحب السيد فالداس أرامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة جانيت جاغان رئيسة جمهورية غيانا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة رئيسة جمهورية غيانا.

أصطحبت السيدة جانيت جاغان، رئيسة جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة جمهورية غيانا، فخامة السيدة جانيت جاغان، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة جاغان (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد حوالي ١٥ شهرا سيدخل عالمنا ألفية جديدة مخلفا وراءه ماضيا مختلفا ليواجه تحديات مستقبل لم تتحدد معالمه بعد. وليس من المبكر أن نفكر في هذا المنعطف التاريخي وأن نتدبر أفضل الوسائل التي يمكن بها أن نتناول الترقب الذي يواجهنا.

وأعتقد أن الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة توفر لنا فرصة مناسبة لهذا التفكير. ورئاستكم، سيدي الرئيس ستكون لازمة لنجاح مساعيها. ونحن على يقين من أن خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية التي دلتتم عليها أثناء عملكم في بلدكم أوروغواي ستسهم إلى حد كبير في نجاح مداولاتنا.

نود أن نعرب إلى سلفكم السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا عن تقديرنا الخالص وشكرنا العميق للتوجيه المدهش الذي وفره للجمعية في العام الماضي.

ونتقدم بالشكر إلى الأمين العام السيد كوفي عنان على التوجيه الملهم الذي أعطاه لمنظمتنا. ومن خلال التقرير الذي قدمه لنا عن أعمال المنظمة في العام الماضي تمكننا من أن نرى بوضوح المجالات التي حققنا فيها أهدافنا المرجوة. وبنفس القدر من الأهمية أن نرى المجالات التي تتطلب منا المزيد من الاهتمام والجهد.

من المؤكد أنه من بين التطورات التي تثلج صدورنا الآن انتشار الديمقراطية في الأوقات الراهنة. ومن المصادفات السارة إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي

مؤمّنة. وعلاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي الوثيق شرطان أساسيان للتعايش السلمي بين الأمم، والبشرية جميعا تتطلع إلى هذا. وليتوانيا تسترشد بتلك المبادئ وتحفظ بعلاقات صداقة بناءة مع جيرانها، وروسيا من بينها.

إن الأمم المتحدة لا تعمل اليوم في تعددية قطبية فحسب، وإنما في بيئة متعددة المشاكل أيضا. ولكنها بذاتها غير قادرة على مواجهة وحل جميع المشاكل التي ننحو غالبا إلى تسميتها بالمسائل "الساخنة" والتي تتطلب حولا فورية. لذلك، ينبغي أن تتفاعل المنظمة بقوة أكبر في مساعيها مع المنظمات الإقليمية التي تنجح - في حالات عديدة - في مجالات تفضل فيها محافل عالمية. ولقد وفرت لنا أوروبا فعلا مثالا على ذلك التفاعل المثمر عن طريق تعاون الأمم المتحدة الملموس مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأوروبا مع ذلك فيها منظمات أخرى صغيرة يمكن أن تساهم بشكل ملحوظ من أهداف الأمم المتحدة وتنفيذ روح هذه الأهداف. ومجلس دول بحر البلطيق التي تولت ليتوانيا رئاستها مؤخرا أحد هذه المنظمات. ويجمع هذا المجلس بين جيران من منطقة جغرافية تربطهم روابط عديدة ملزمة، مثل تعزيز الثقة المتبادلة، والتجارة والثقافة وحماية البيئة، وأثناء فترة رئاستنا لهذا المجلس ستسعى ليتوانيا إلى ضمان مساهمة أكثر نشاطا وفاعلية من جانب هذه الهيئة التعاونية الإقليمية في تنفيذ أهداف وأغراض الأمم المتحدة.

الذكرى السنوية الخمسون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تذكرنا بعدم جواز تجزئة قيم حياة الإنسان وكرامته ورفاهه. وينبغي أن توجه الأنشطة السياسية على الصعيدين الدولي والوطني، صوب تعزيز وحماية هذه القيم. وبشكل متزايد تظهر اليوم أخطار تهدد حقوق الإنسان وحرياته، تنشأ عن مصادر تتجاوز قدرة الحكومات الوطنية إمكانية السيطرة عليها. وأكثر من أي وقت مضى تكتسي قضايا التنسيق وتعزيز التعاون أهمية أساسية. ومنظمة الأمم المتحدة لديها جميع الإمكانيات الضرورية لأداء دور المنسق الدولي النشط والمروج للسلام. ولكن أعمال هذه الإمكانيات يحتاج إلى تصميم من جانبنا، ممثلي الأمم وأعضاء المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به.

وفي خضم هذه الأمور، نعلق أهمية كبيرة على التوصل إلى اتفاق عام بشأن الطريقة التي يتحول بها مجلس الأمن إلى جهاز يحظى بثقة ودعم جميع الدول. ومن الواضح أن الهيئة التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تعد ملائمة لمواكبة الظروف السائدة في عالم اليوم. ونحن اليوم في حاجة ماسة إلى مجلس أكثر شفافية وتمثيلاً، يمكنه التصدي كما ينبغي للتهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. ومن ثم فإننا نشجع الفريق العامل الذي أنشئ لإصلاح المجلس على مواصلة السعي إلى بلوغ مجلس مُصلح على نحو ملائم.

ومما يضيفي طابع استعجال خاص على مهمتنا، إدراكنا أنه، على الرغم من دأبنا، فإن تحقيق السلم والأمن الدوليين أمر لا يزال سراباً ننظر إليه بإحباط. يوجد اليوم من عمليات حفظ السلام أكثر مما يبدو أن المجتمع الدولي قادر أو راغب في تحمله. لقد نجح بعضها إلى حد معقول، ويبدو غيرها واعداء بتسوية في نهاية الأمر غير أن معظم تلك العمليات يبدو مفضياً إلى قليل من الإنجاز بالقياس إلى القدر الهائل من الوقت والمال الذي استثمر فيها.

لا يسع المرء إلا أن يستخلص من تلك النتائج المتباينة أنه سيكون علينا أن نتحول، بشكل متزايد، إلى الدبلوماسية الوقائية وإلى صنع السلام وبناء السلام، كي نتصدى للأسباب الجذرية للتوتر ونعالجها.

ومما نذكر به باستمرار أنه، بصرف النظر عن الانفراج في التوترات بين الشرق والغرب، فإن مخاطر حدوث كارثة نووية لا تزال حقيقية جداً ومائلة. ومن المتعذر في عالم غير مستقر كعالمنا، أن نضمن أن الأسلحة النووية لن تستعمل إما عمداً وإما سهواً. ولا يمكن خفض خطر كارثة نووية إلا بحظر كامل لتلك الأسلحة، يكون ملزماً لجميع الدول. ولذا تهب حكومتي بالمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة إلى إزالة كاملة لتلك الأسلحة، مشفوعة بتفاهم على عدم مواصلة انتاجها.

وفي الوقت نفسه يجب أن نضاعف جهودنا لكبح تدفق تفق الأسلحة التقليدية التي تستخدم في إذكاء نار الانفجارات في أماكن الاضطراب في جميع أنحاء العالم. ويجب أيضاً أن نضاعف سعينا لايجاد نظام جماعي للأمن، يمكن أن تعتمد عليه جميع الدول لحمايتها.

إن السلام، كما قيل بحق، ليس مجرد عدم وجود حرب. وإنما لا يأتي السلام الحقيقي إلا إذا بني على أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة. والعقبة الكأداء التي تعرقل تحقيق السلام هي الفقر الذي، عندما

يجسد مبادئ الديمقراطية. لقد ظهر النظام الديمقراطي كشكل شائع للحكم في كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد انضمت غيانا مرة أخرى إلى هذه الأغلبية المتنامية. ولسوء الطالع فإن هذا لم يحدث إلا بعد نضال صعب، خاض فيها شعبنا ثلاثة عقود من الفرص الضائعة في ظل نظام غير ديمقراطي. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي وللمرة الثانية من هذا العقد، أجريت انتخابات، في ظل رقابة دولية، أسفرت عن إعادة انتخاب حكومتي الحالية لتولي السلطة. ومع ذلك وعلى الرغم من أن المراقبين الدوليين اعتبروا النتيجة حرة ونزيهة، فإن الأقلية المعارضة ترفض الالتزام بالنتيجة. وبالتالي فإن إرادة الناخبين أصبحت مجالاً للشك. ولسوء الطالع فإن هذا الطعن في العملية الانتخابية التي أجريت على نحو نزيه وعادل لم تقتصر على غيانا، ومن ثم فهي تستحق اهتمامنا بشكل متزايد. وبطبيعة الحال لا يمكن لحكومتي أن تتحمل هذا الوضع، وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للأمم المتحدة التي يدعو ميثاقها إلى حماية مكاسب الديمقراطية الجديدة والمستعادة.

من الحيوي أن يسارع المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى دعم جهودنا لتحقيق حكم أفضل ولضمان تمتع جميع مواطنينا بحقوق الإنسان. ينبغي أن نتجاوز مسألة عقد انتخابات دورية لضمان احترام سيادة القانون وبناء المؤسسات التي تعتمد عليها الديمقراطية.

ومن المؤسف أن العديد من ديمقراطياتنا مقيدة على نحو كبير، من حيث مواردها، ولا يمكنها الوفاء بالاحتياجات الملحة. ونتيجة لذلك فإن ما حققناه من مكاسب بشق الأنفس مهدد بالانهيار. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن من مصلحة المجتمع الدولي كله أن يساعد في تعزيز النظام الديمقراطي باعتباره حصناً مضاداً لانتهاكات النظم القمعية. وعن طريق هذا التعاون فقط يمكن للمبادئ الديمقراطية أن تترسخ وتزدهر في جميع أنحاء العالم. ونحن من جانبنا سنحامي بإخلاص مكاسب شعبنا، ونحن عازمون على ألا نسمح لأنفسنا بالانزلاق مرة أخرى إلى ظلمات الدكتاتورية.

وغني عن البيان أن انتشار الديمقراطية داخل الدول يجب أن يصاحبه انتشار الديمقراطية فيما بين الدول. لقد أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول. وهذا المبدأ هو الصخرة التي يبنى عليها التعاون الدولي بين الشعوب. وبالتالي يتعين على الأجهزة والوكالات داخل المنظومة الدولية، لدى ممارسة عملها أن تكون على علم بوجهات نظر جميع الدول ورغباتها. والبلدان النامية بصفة خاصة يجب أن تكون ممثلة على نحو كاف في هذه الهيئات حتى تضمن التطرق إلى شواغلها.

والبديل هو مواصلة تجاهل إشارات الخطر التي يتزايد وضوحها. وستستطيع البلدان الغنية أن تحل مشاكلها، كالمعتاد، ولكنها ستفعل ذلك على حساب البلدان الأشد فقرا. وسوف تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وسوف تستمر النزاعات. إن تجارة المخدرات، والهجرة الجماعية، والجريمة الدولية، والفقير، وغير ذلك من الشرور، سوف تُوقَّع ضغوطا شديدة على الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

وعلى نحو ما، وعينا، بألم، بأن التهديدات لبيئتنا تضرير بسلامنا وأمننا. إن الاحترار العالمي والتغيرات المناخية قد زادت من تأثير الدول الصغيرة كغيانا بموجة من الكوارث الطبيعية. وقد أصابت ظاهرة النينيو الحديثة العهد بلدنا بمدة من الجفاف البالغ الشدة، مما أصاب اقتصادنا بخسائر كبيرة.

وفي جهودنا المتواصلة لتنمية بلدنا والوفاء باحتياجات شعبنا، ولا سيما من يرسفون في أغلال الفقر، يظل بلدي مرتبطا بوجود حماية البيئة والتنمية المستدامة لمواردنا. ولذا يزعجنا، عندما نسعى إلى استغلال غاباتنا ومواردنا الأخرى لصالح شعبنا، أن نواجه نقدا مما يتهموننا بالتغاضي عن مقتضيات البيئة.

إن هذا اللوم قائم على معلومات خاطئة تماما إن لم تكن شرابية. إن غيانا هي أرض من الغابات السابغة المحفوظة بأصالتها القديمة، فلا خطر عليها من تلاشي الغابات. والواقع أننا وضعنا ترتيبات تشريعية وإدارية شديدة لكفالة الحفاظ على مواردنا الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك فقد جنبنا، بموجب مشروع إيوكراما للغابات المطرية، ما يقارب مليون فدان من تلك الغابات لإجراء بحوث يقوم بها المجتمع الدولي للحفاظ على التنوع البيولوجي وللاستعمال المستدام للغابات.

إن الدعائم الأربع التي ذكرتها - الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر - لا غنى عنها لبناء السلام. إن الأحداث في فترة ما بعد الحرب لم تؤيد هذا الواقع فحسب، بل أظهرت أيضا أن بناء السلام والتنمية يجب أن يكون عملا يقوم به المجتمع الدولي. إن حكومتي، اقتناعا منها بالحاجة إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف، مرتبطة بتحقيق رؤية الرئيس الراحل شدي جاغان لنظام إنساني عالمي جديد. وزخم اقتراحه يرمي إلى خفض الفجوة الدائمة الاتساع والخطيرة، القائمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

لم يعد يطاق، ينفجر للأخذ بالثأر. فمن المحتم، إذن أن تتصدى الأمم المتحدة لمشكلة الفقر تصديا قويا، بقصد تخفيض تواجدته إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وسوف يتطلب إدراك هذا الهدف عملا متفقا عليه تقوم به البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كلتاهما. وللبلدان المتقدمة النمو مصلحة ثابتة في الازدهار الاقتصادي في البلدان النامية، إذ أنها تمثل أسواقا هامة لصادراتها وتجديد الحوار بين الأمم الصناعية والأمم النامية هو حاجة ملحة لتحقيق استئصال الفقر. وتنوي حكومتي أن تجعل ذلك هدفا رئيسيا خلال دورة الجمعية العامة في هذه السنة.

ورغم الالتزامات بديون فادحة، وبنية تحتية مادية نعالجها على سبيل الأولوية، قطعت غيانا شوطا بعيدا في التغلب على الفقر ورفع قدرتها على النمو إلى أقصى درجة. ونحن، على ذلك، نواصل اعتمادنا الكبير على المساعدة الخارجية لتنميتنا الاقتصادية. ولذا يقلقنا بصفة خاصة التناقص السريع للموارد التي تتاح للتمويل من جانب المانحين الثنائيين، والوكالات المتعددة الأطراف على السواء. وبينما لتد فترات الاستثمار الخاص دور تؤديه في عملية التنمية، إلا أنها لا تزال مفرطة الانتقائية مما لا يسمح بأن تستفيد منها الاقتصادات الضعيفة. ونحن نحتاج إلى أن يكفل لنا استمرار إسداء المساعدة الانمائية الرسمية، وتدفع قدر كاف من الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص تجارية من شأنها أن تسمح بتنمية سوية.

وبينما ننتقل إلى القرن القادم، لا بد لنا من الاعتراف بحقيقة واقعة، وهي أن البلدان النامية تتأثر إلى أقصى حد بالتغيرات في الاقتصاد العالمي. إن ما يجري حاليا من عولمة وتحرير من القيود قد أدى إلى تهميش أشد البلدان فقرا. وغيانا حالة واردة في هذا السياق. لقد عدنا إلى الصف الديمقراطي، وحققنا معدلات نمو كبيرة إلى درجة لا بأس بها، رغم برامج التصحيح الهيكلي. ولكن بعد مضي بضع سنوات، نواجه الآن هبوطا حادا في أسعار سلعنا الرئيسية التي تصدرها، ونضوبا في العون من أجل التنمية، وظروفا مناخية عالمية مناوئة، وهلم جرا. وفي آخر النهار يواجه شعبنا مشاق هائلة.

يقال لنا إن الأمر يحتاج إلى استثمار متزايد. ونحن نفتح اقتصاداتنا للعمل مع القطاع الخاص من أجل التنمية، ونرى الاستثمار يوجه بعيدا عن أشد البلدان فقرا، مما يجعلها عاجزة عن تحديث اقتصاداتها. وتدعو الحاجة إلى توافق عالمي في الآراء لمساعدة البلدان النامية على اتمام مرورها بالمرحلة الانتقالية، حتى تصبح من المشاركين المتساوين في عملية العولمة.

ففي عام ١٩٨٩ استعادت باراغواي ديمقراطيتها بعد قرابة أربعة قرون من الحكم الفاشي. ومنذ ذلك الحين حدثت تغييرات عميقة ودرامية بأعداد كبيرة جدا في عملية إعادة تأكيد ديمقراطيتنا وهي عملية يسرني اليوم أن أعلن أنها يمكن أن تعتبر راسخة بالقطع، حيث تنازل رئيس مدني لأول مرة منذ ٥٠ عاما من رئاسة الجمهورية لمدني آخر منتخب ديمقراطيا. وهذه علامة هامة في تاريخ حريتنا الحديث، وشهادة مذهلة على التزام شعب باراغواي الأكيد والنهائي بهذا النظام للحكم.

ولقد استلمنا إدارة بلد به مشاكل هامة اقتصادية واجتماعية ومعنوية ولكن وفاء منا لولاية الجماهير سننخذ القرارات التي نراها ملائمة ومناسبة لإعادة تنشيط اقتصادنا واستعادة الثقة الدولية في باراغواي، وأخيرا لكفالة التنمية المستدامة والعدالة لشعبه.

هذا هو التزامي اليوم وسوف أكرس له كل ولائي وعملي رغم أنني أدرك أن هذا الجهد يضع سدي ما لم يكن هناك تفاهم وتضامن ودعم من الشعب إلى جانب مشاركة البلدان الصديقة وتعاونها.

وفي هذا الصدد فإن حكومتي تتعهد بتنفيذ برنامج الدولة العملي والواقعي. وستشمل أولوياتها استعادة ثقة الناس بقيادةهم عن طريق الشفافية والتنسيق في الأعمال التي تؤدي نتائجها الفورية على المدى القصير إلى زيادة الرفاه للسكان. وسوف نقوم كذلك بشن حملة شاملة على الفقر باستغنائنا عن المزايا التي تنطوي على مظالم وتفاوتات لا تطاق.

وستكون من أولوياتنا الأخرى الإنعاش السريع للاقتصاد بتنفيذ البرامج الاجتماعية وإقامة البنى الأساسية للطرق التي تتحمل الأجواء بحيث تزداد سرعة حركة نقل البضائع المنتجة في المناطق الريفية إلى المراكز التجارية، وتقليل تكلفة هذا النقل. كما سنضع برامج لتوفير المساكن غير المكلفة لقطاع كبير من السكان.

وسنعتي الأولوية لمكافحة الجريمة بكل صورها مع التركيز على القضاء على ويلات الاتجار بالمخدرات والاستيلاء غير المشروع على ممتلكات الآخرين وأموالهم أو على الملكية الفكرية. وتبين الإجراءات الملموسة التي اتخذناها في الشهر الأول من ولايتنا، بجلاء تصميمنا وعزمنا والتزامنا في هذا المجال.

وهناك أولوية أخرى هي مكافحة الإفلات من العقاب الذي يعد أحد الشرور التي تلتهم قوائم مجتمعتنا. وسنناظر

وإذ كان السيد جاغان يذكر خطة مارشال التي استعملت لبعث أوروبا من رماد الحرب العالمية الثانية، فقد نادى بعملية مماثلة لاستئصال الفقر والنهضة بسلامة الحكم وإيجاد التنمية لجميع الشعوب. وبمثل هذا التعاون المستنير وحده يستطيع العالم أن ينعم بنعمة السلام. ولذا أود أن أجدد نداءه، وأن أدعو إلى اتفاق عاجل على إقامة نظام أشد عدالة وإنصافا في العلاقات الدولية. ونحن نستطيع، بالعزم والجهد اللازمين، أن نجعل القرن الحادي والعشرين عصرا ذهبيا للبشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيسة جمهورية غيانا على البيان الذي أدلت به توا.

اصطحبت السيدة جانيت جاغان، رئيسة جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد راؤول كوباس غراو، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي

أصطحب السيد راؤول كوباس غراو، رئيس جمهورية باراغواي إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية باراغواي، فخامة السيد راؤول غراو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوباس غراو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أتحدث اليوم أمام هذا المحفل الموقر للحوار الدولي، باسم بلدي جمهورية باراغواي. وأود في البداية أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة وأعرب له عن أطيب تمنياتي بالنجاح في مهمته الهامة وهي توجيه أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة لهذه المنظمة.

ويسرني أيضا أن أحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأقدم إليه باسم شعب باراغواي التهاني بمناسبة أدائه الرائع لرسالته الهامة.

وباقتراب هذا القرن من نهايته يقترب العقد أيضا من نهايته وقد كان بالنسبة للعالم وخاصة لبلدان كبلدي فترة تحول بعيد الأثر ومدوخة.

ونحن نرحب بمبادرات من قبيل تلك الواردة في القرار ٤٩/٩٦ الخاص بالتعاون الاقتصادي الأفقي وسائر أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية. ولا بد لنا أيضا أن نشير إلى إعلان وخطة عمل سان خوسيه، كوستاريكا في العام الماضي الذي يحدد طرائق معينة لمعالجة المشاكل القطاعية المتعلقة بالتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والأعمال.

ومع ذلك، نرى أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحدد آليات، مثل التعاون الاقتصادي والتقني، يمكنها من تعزيز التعاون على نحو أكثر فعالية، وأن تعتمد قرارات تستهدف تقديم المزيد من المساعدة. وفي هذا الصدد، سيدعم بلدي التدابير التي من شأنها أن تثير اهتمام جميع المشاركين في عملية التنمية - وأعني هنا بالذات المشاركين من القطاع الخاص - بصورة أكثر فعالية وتنسيقا.

كما أننا نؤيد تعزيز برنامج الأمم المتحدة من أجل زيادة الكفاءة داخل مؤسسات المنظمة.

وإذا ركزت برامجنا الحكومية على دعم التنمية في ظل العدالة الاجتماعية، فعندئذ يمكن أن نوفر لشعوبنا الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان. ولكننا لا يمكن أن نطلب من شعوبنا أن تكافح من أجل التنمية، وأن تبذل تضحيات أكبر، إذا لم تكن تلمس أي اتجاهات مماثلة نحو التغيير أو أي التزام موحد من جانب المجتمع الدولي.

وامتثالاً لالتزاماتنا التي قطعناها في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، تعتزم باراغواي تحقيق الأهداف التي حددها ذلك المؤتمر. ويسعدني أن أقول، في هذا الصدد، إن أولويات حكومتنا تتضمن تعزيز التنمية الاجتماعية في بلدنا؛ وتخفيض معدل البطالة؛ والقضاء على الفقر والحفاظ على البيئة - وهو التزام ندين به لأجيالنا المقبلة؛ والاستجابة لمطالب الشباب؛ ودعم النهوض بالمرأة والمجتمعات المتكاملة.

وانطلاقاً من المبدأ الجوهري - مبدأ العالمية - ترى جمهورية باراغواي أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن ترحب، دون استثناء، بجميع الدول التي تستوفي شروط ميثاق سان فرانسيسكو. وفي ضوء هذا، ومع أخذ العناصر المكونة لدولة ما في الحسبان إلى جانب اعتبارات أساسية أخرى، تعتقد باراغواي أنه يتعين النظر في الاقتراح المتعلق بمشاركة جمهورية الصين في الأمم المتحدة وجميع الهيئات المرتبطة بها. وهذا ما ينبغي أن نفعله مع أي دولة أخرى تفي بمتطلبات الميثاق.

على التطبيق الصارم للقانون الذي هو الإطار الحتمي لكفالة الثقة والتنمية ولا سيما ضد من يترهبون من موارد الدولة فيحرمون بقية أفراد المجتمع من فرصتهم المشروعة لأن يطمحوا إلى الوصول إلى مستوى معيشي أفضل. وسوف تعتمد تدابير مثالية للتصدي للجريمة المتعمدة في المجال الاقتصادي والمالي.

ونحن على ثقة من أن هذه التدابير، إلى جانب تدابير حماية الملكية الخاصة، ووجود إطار مناسب للحوافز والأمن من أجل الاستثمار، سوف يساعدنا على استعادة المصادقية الدولية لباراغواي، ويجلب تدفقات التعاون والاستثمار اللازمة لتحقيق تنميتنا المنشودة.

ومما له أهمية كبيرة بالنسبة لنا إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - أي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ولقد شاركنا في أعمال الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، وأود هنا أيضا أن أؤكد الأهمية التي نوليها لتوسيع عضوية المجلس بفضائه؛ بحيث إذا زاد عدد الأعضاء الدائمين لا بد أن يزيد أيضا عدد الأعضاء غير الدائمين.

وينبغي أن تشمل هذه الزيادة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمجموعات الإقليمية الأخرى، دونما تمييز.

ونعتقد أن الجهد الذي تبذله الأمم المتحدة بالنسبة للبيد ١٥٥ المدرج على جدول أعمال الجمعية - وهو "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" هو الأكثر أهمية.

وباراغواي تدين وترفض بشدة أعمال الإرهاب الدولي كالاغتيال على السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتزانيا.

وفي هذا الصدد نود الإعراب عن اقتناعنا بأن أي عمل دولي لمنع الإرهاب أو كسر شوكته يجب أن ينفذ بالكامل وبالامتثال الكامل للقانون الدولي.

ومن المأسى الأخرى المتصلة عموماً بالإرهاب الاتجار بالمخدرات، الذي أشرت إليه من قبل. وفي هذا السياق لا بد لي أن أضيف أننا مقتنعون بأن تلك مشكلة تتقاسم مسؤوليتها جميع البلدان المعنية التي تنتجها أو تنقلها أو تتعاطها. وموقفنا من هذه النقطة واضح تماماً في الإعلان الصادر عن الاجتماع الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المعقود في مدينة بنما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونتيايغري ريفاس (نيكاراغوا).

وبالتالي، تطالب مجتمعاتنا بأن تكون القيادة للأمم المتحدة، والاستنتاجات والتوصيات والإجراءات التي قد تنبثق عن هذه الجمعية يمكن أن تكون ذات أهمية جوهرية بالنسبة لمستقبلنا المباشر.

إن المشاكل الناشئة من زيادة العولمة والترابط، والسرعة المذهلة التي تحدث بها التغييرات في العالم، وهي تغييرات تؤثر على جميع جوانب الظروف الإنسانية، تجبرنا حتما على مواجهة التحدي المتمثل في إيجاد أمثل الآليات للحوار والتفاهم والتعاون الدولي الفعّال والموحد. ونثق بأن الأمم المتحدة ستكون قادرة على مواجهة هذا التحدي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد راؤول كوباس غراو، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد إيزاك مودنغي، وزير خارجية زمبابوي.

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنيئ السيد ديدبير أوبيرتي على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن انتخابه لهو إشادة في محلها بمهاراته الدبلوماسية المثيرة للإعجاب، وهو أيضا تصويت على الثقة في بلده أوروغواي. ووفد بلدي ينوي أن يتعاون معه بالكامل في إدارته لأعمال هذه الجمعية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الخالص لسلفه، صديقنا هينادي أودوفينكو، ممثل جمهورية أوكرانيا، على الطريقة القديرة والمثالية التي ترأس بها أعمال الدورة الثانية والخمسين.

وبالمثل، نود أن نشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان الذي نقدر عميق التقدير أسلوبه في العمل واستجابته النشطة لمختلف الأزمات التي تعصف بالمجتمع الدولي. ونود أن نكرر الإعجاب عن ثقتنا في عمله وعن تأييدنا المتواصل لقيادته.

وأود الآن أن أشير إلى استراتيجية من أهم استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدي: ألا وهي مشاركته في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، والتي نعتبرها هدفا أساسيا لسياستنا الخارجية.

إن الإنجازات التي حققتها هذه السوق التي أنشئت عام ١٩٩١ بموجب معاهدة أسونسيون كجزء من عملية التكامل، تعد مصدر فخر لبلداننا الأربعة - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، وكذلك بوليفيا وشيلي. وقد شجعتنا هذه الإنجازات على تجديد جهودنا، واثقين بأن الإرادة السياسية التي استرشدنا بها حتى الآن ستقودنا نحو تحقيق الهدفين اللذين حددناهما لأنفسنا وهما تعزيز وتوطيد اتحاد الجمارك، والتقدم نحو مستوى أعلى من التكامل.

وعلاوة على ذلك، يشجعنا أن نلاحظ أن الطريق الذي اخترناه في عام ١٩٩١، يجتذب اهتماما أكبر وأكبر في عالم متزايد العولمة.

وفي هذا الصدد، دلت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي على أنها متفتحة للحوار وخاصة مع بلدان أمريكا اللاتينية الشقيقة. فلننا مجتمعا مغلقا على نفسه، بل إننا بالأحرى متفتحون للمبادرات التي تعزز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وانطلاقا من هذه الروح، نولي اهتماما خاصا للمبادرات التي بدأت من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة في النصف الذي نعيش فيه من الكرة الأرضية؛ وللمفاوضات التي ننوي إجراءها في الغد القريب مع الاتحاد الأوروبي.

إن الأزمة التي شهدتها الأسواق المالية مؤخرا في جنوب شرقي آسيا وأوروبا الشرقية، والتي هددت بالتالي استقرار الأسواق المالية للاقتصادات الناشئة، أصبحت سمة مقلقة للساحة الدولية اليوم. وقد ذكر ذلك في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، الذي عقد في مدينة نيما، والذي أعربت فيه البلدان الموقعة عن مواقفها بوضوح.

لقد علقنا آمالا كبيرة على العمل الذي تضطلع به هذه المنظمة. ونحن على أعتاب ألفية جديدة؛ وقد بدأ طيف القرن الحادي والعشرين يلوح في الأفق، ثريا بالفرص والتحديات. ومجتمعاتنا تعاني أزمة ميلاد عهد جديد ونظام جديد، لأننا لسنا جميعا مستعدين بعد استعدادا كافيا لمواجهته.

العادل لمقعدين دائمين يجري التناوب عليهما، فضلا عن ثلاثة مقاعد غير دائمة. ونظام التناوب ابتكار تقترحه أفريقيا باسم الديمقراطية والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وقد لا يناسب ذلك مناطق أخرى، وقد ذكرنا أننا نعدده للمنطقة الأفريقية وحدها. وأغتنم هذه الفرصة لكي أصدقنا خارج المنطقة الأفريقية مرة أخرى على دعم مطلبنا العادل لأنه يهدف إلى تعزيز الطبيعة التمثيلية وسلطة مجلس الأمن.

وقد أصبح من الواضح أيضا أن الطريق المسدود في وجه مداوات الفريق العامل يرجع إلى عدم قبول حفنة من البلدان القوية للمبادئ المقدسة للتمثيل العادل والديمقراطية والشفافية. ونرى أن إرساء الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من استمرار شرعيتها وفعاليتها. والعكس صحيح، فالنقص المتزايد للفعالية وانعدام الكفاءة اللذان نشهدهما اليوم في مجلس الأمن يرجعان إلى حد كبير إلى افتقاره للسلطة الأدبية. وهذا في حد ذاته نتيجة للطبيعة غير التمثيلية وغير الديمقراطية للمجلس بتشكيله الحالي.

وباسم حقوق الإنسان تفرض الضغوط، وبخاصة على البلدان النامية، لكي تضي الطابع الديمقراطي على نظمها السياسية الوطنية، ولكي تصبح أكثر شفافية، ومعظمها فعل ذلك. ولهذا نصر أن نفس عمليات إحلال الديمقراطية والشفافية هذه يجب أن تميز العلاقات الدولية، وبخاصة إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بأن حركة بلدان عدم الانحياز قد أعربت في مناسبات متعددة عن معارضتها للطبيعة البالية وغير الديمقراطية لحق النقض. وقد اقترحت الحركة الحد من نطاق ذلك الحق ليقصر على الأمور التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق، بغية إلغائه في نهاية المطاف. ولكننا أثناء وجود حق النقض، نصر على أن يحصل عليه بالتساوي جميع الأعضاء الدائمين الجدد، وفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

وقد شهدت أفريقيا توسعا هائلا في السلام والاستقرار النسبيين بعودة الديمقراطية في ليبيريا وسيراليون. ولعودة الحكومة الشرعية في سيراليون أهمية خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية، نظرا لأنها جاءت نتيجة لعمل حاسم اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعكس نتائج الانقلاب العسكري في ذلك البلد. وكان هذا وفقا لقرار تاريخي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في قمة هراري عام ١٩٩٧ ردا على انقلاب سيراليون بما يعني أنه بدءا من ذلك الوقت لن تقبل

بعد الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أكدنا من جديد، نحن الدول الأعضاء، التزامنا بمقاصد ومبادئ المنظمة كما هي متجسدة في الميثاق. ثم تولينا مسؤولية وضع إطار مؤسسي وبارامترات عملية تعزز أهمية المنظمة وفعاليتها في القرن الحادي والعشرين. واقتراحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام عام ١٩٩٧ كانت محاولة للتعبير عن رؤية لمستقبل منظمة للأمم المتحدة تتحلى بتركيز أكبر وتماسك أقوى وتبين بصورة أفضل الواقع السياسي الجغرافي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

ويشجعنا أن المرحلة الأولى من إصلاح منظومة الأمم المتحدة بدأت عندما بدأ الأمين العام بتنفيذ التدابير الواقعة في نطاق اختصاصه بوصفه المسؤول الإداري الأول في منظمتنا. وحكومة بلدي على وعي تام بتلك التدابير، وكذلك باقتراحات الإصلاح، وتنظر فيها بالتفصيل وبعناية.

ويحظى بدعمنا الكامل اقتراح عقد جمعية ألفية للتعبير عن رؤية للأمم المتحدة في القرن الجديد. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تشارك بنشاط في التحضير للجمعية الألفية وفي عقدها بغية التوصل إلى وثيقة تحظى بتوافق الآراء وترشد المنظمة في القرن القادم. إلا أننا نعتقد أنه يجب أن ندرس بعناية الأحكام المقترحة المتعلقة بالأجال المحددة والتي تستهدف إنهاء آليات تتعلق ببعض المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتدعم حكومة بلدي أي عائد من عوائد التنمية يوجه الوفورات الناتجة عن الكفاءة الإدارية إلى حساب للتنمية، وبخاصة إذا عاد ذلك بالفائدة على البلدان النامية. ولا بد أن نواصل البحث عن اتفاق عام للاستخدام الصحيح والكفاء لحساب التنمية هذا.

وعندما بدأت عملية الإصلاح، أشارت حكومة بلدي إلى ضرورة اضطلاعنا نحن الدول الأعضاء، بتشكيل آلية تعالج الأزمة المالية التي لا تزال تتردى بكل أسف. وأكرر مرة أخرى أننا نحن، الدول الأعضاء، الذين يتعين علينا أن نسدد اشتراكاتنا بالكامل في الموعد المحدد ودون شروط وإلا خاطرنا بأن تصبح المنظمة غير فعالة وعاجزة عن التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي صدد عملية الإصلاح أيضا، تشعر حكومة بلدي بالإحباط نتيجة للتقدم البطيء للغاية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. والمسألة الرئيسية في توسيع العضوية لا تزال تشغل اهتمام الفريق العامل ولا يزال الحل مستعصيا على ذلك الفريق. ولا تزال أفريقيا من جانبها تصر على مطلبها

الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بحرمة سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها. كما أنه يتماشى مع قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اعتمد في قمة هراري لعام ١٩٩٧ والذي يدين تغيير الحكومات الشرعية باستخدام وسائل عسكرية، كما أنه يمثل لقرار عام ١٩٩٥ الصادر عن اللجنة المشتركة للدفاع والأمن بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي اتفقت فيه دول الجماعة على القيام بعمل جماعي في حالات وجود محاولات انقلاب عسكري لخلع الحكومات الشرعية بالوسائل العسكرية في المنطقة دون الإقليمية. كما يتفق مع ذات القرار الذي اتخذته الجماعة الإنمائية، بأن تشارك، في الوقت الذي أتكلم فيه، قوات من جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية بتسوانا وهما بلدان عضوان في الجماعة في تدعيم سلطة الحكومة الشرعية في ليسوتو ضد متمردين مسلحين.

ومابرح بلدي ملتزما بالبحث عن تسوية تفاوضية لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويجدر بنا أن نتذكر أنه منذ اندلاع النزاع استضافت زمبابوي اجتماعي قمة بهدف التوصل الى إرساء السلم الدائم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وقد دعا مؤتمر قمة شلالات فكتوريا، المعقود يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الى وقف إطلاق النار في النزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما برحت زمبابوي ملتزمة بهذه العملية. ونحن نناشد المجتمع الدولي مساعدة مختلف المبادرات الأفريقية الرامية الى إقامة سلم دائم في منطقة البحيرات الكبرى.

ويشعر بلدي بالقلق إزاء الحالة في القرن الأفريقي، حيث تقف القوات الشقيقة من جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وإريتريا في مواجهة بعضهما البعض جاهزة لخوض الحرب. وإننا نناشد هذين البلدين الشقيقين مواصلة التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية سعيا لإيجاد تسوية سلمية للنزاع على الحدود. وبالنسبة للصحراء الغربية، فإننا نحث الأطراف على استكمال عملية اتفاقات هيوستون للسلام بإجراء الاستفتاء المقترح.

ونحن ندين قتل الأبرياء الذي جرى مؤخرا من جراء تفجير السفارتين الأمريكيتين بالقنابل في نيروبي ودار السلام. وإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء المآزق الذي تواجهه عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث حكومة إسرائيل على إبداء المرونة في دفع عملية السلام الى الأمام. وإن قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان أمر يبعث

أفريقيا تغيير حكومة شرعية في القارة بوسائل عسكرية.

وهناك مثل آخر على التطورات السياسية الإيجابية في أفريقيا، وهو الخطوات المختلفة التي اتخذتها حكومة نيجيريا الحالية لإعادة ذلك البلد الهام إلى الحكم الديمقراطي. ومن المنصف أنه يتعين على الذين كانوا ينتقدون في الماضي ما حدث في ذلك البلد أن يرحبوا علنا بالتطورات الإيجابية التي حدثت فيه مؤخرا.

ولكن الحالة في أفريقيا لم تسلم من خيبة الأمل. فالحالة المتدهورة في أنغولا تستدعي اهتمامنا الفوري. وإحلال السلم والاستقرار في ذلك البلد لا يزال يتعثر نتيجة لعدم الامتثال المتعنت والمستمر من جانب يونيتا لتنفيذ بروتوكول لوساكا أو القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونحث زعماء يونيتا على الإصغاء لصوت العقل وإعطاء السلام فرصة في أنغولا. ونحث على قدم المساواة أعضاء المجتمع الدولي الذين لديهم نفوذ على قائد يونيتا أن يقنعوه بذلك. وفي نفس الوقت نطلب من المجتمع الدولي أن ينضم إلى أنغولا وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في قرارها بالعمل مع تلك العناصر الإيجابية في يونيتا التي التزمت بمواصلة عملية السلام في أنغولا.

والسيادة والسلامة الإقليمية واستقلال الدول مبادئ مكرسة في القانون الدولي، واحترامها أساس العلاقات فيما بين الدول. وهذه المبادئ الأساسية تقع في لب ميثاق الأمم المتحدة الذي نؤيده جميعا. وبالمثل فإن حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية الأخرى العديدة تقدرها. ولهذا فإن أي انتهاك لهذه المبادئ لا يمكن ولا ينبغي التهاون بشأنه لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

ومن المؤسف أن تقع، في منطقتنا دون الإقليمية، جمهورية الكونغو الديمقراطية ضحية انتهاكات سافرة من هذا القبيل للقانون الدولي. ففي آب/أغسطس من هذا العام وجدت جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها محاصرة من قبل متمردين مدعومين بقوات أجنبية. وإذا أدركت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن سقوط كينشاسا أصبح وشيكا، فقد ناشدت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تمكنها من الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها.

وكان وجود قوات متحالفة من دول أنغولا وناميبيا وزمبابوي الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هو استجابة لذلك النداء وهو يستهدف إعلاء

يبدو أن سباق التسلح ما زال ساريا، وحكومتنا على قناعة راسخة بأن على المجتمع الدولي أن يواصل العمل الهادف من أجل نزع السلاح، وكذلك إزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى إزالة تامة من على وجه كوكبنا وفرض رقابة صارمة على إنتاج وبيع وحركة الأسلحة الصغيرة. ويشعر وفدي بخيبة أمل شديدة لأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قد اختتمت دورتها الموضوعية لهذا العام دون التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أو وضع جدول أعمال لها. ونحن مدينون لمن سيخلفوننا بإرساء الأساس لألفية ثالثة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وترحب حكومتنا بالاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل التي اعتمدت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وبا اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المقترحة مؤخرا. ولقد شهد المجتمع الدولي على مدى زمن طويل مدى عجز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن التعامل مع الإرهاب الدولي، وبالنسبة لنا في أفريقيا، فقد كشفت لنا الهجمتين الإرهابيتين بالقنابل على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، التي أسفرتا معا عن خسائر في الأرواح قدرها ٢٦٠ نسمة، عن مدى هشاشة البلدان النامية أمام تطور الإرهاب الحديث.

لقد شكل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الحلقة المفقودة في النظام القانوني الدولي وهو خطوة حقيقية إلى الأمام في ميدان قانون حقوق الإنسان. فقد خلق علاقات جديدة فيما بين الدول وتكاملا بين القانون الوطني والقانون الدولي. ونأمل ونحن نقترّب من نهاية عقد القانون الدولي في عام ١٩٩٩، أن تتخذ الأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن، قرارات من شأنها أن تؤدي إلى النهوض بسيادة حكم القانون في العلاقات الدولية في القرن القادم.

وفي الختام، يود وفدي أن يدلي بتعقيب موجز بشأن الحقائق المعاصرة السائدة في العلاقات الدولية. فما زال كشف حسابنا يتضمن الكثير مما يتعين النظر فيه. ففي الجانب الدائن، شهدنا قدرا هزليا من النجاح. فقد شهدنا العودة إلى الديمقراطية والسلام في بعض البلدان التي كان يسودها الاستبداد العسكري والنزاع المسلح. وقد مهدنا الطريق بنجاح لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وصغنا شراكة جديدة بين منظماتنا الإقليمية وبين الأمم المتحدة. ولكن الجانب المدين ما برح مثيرا للهمم فما زالت المنازعات مستعرة الأوار في كثير من أرجاء العالم. وما زال الفقر وانعدام المساواة والتخلف هو النظام اليومي بالنسبة لـ ٩٠ في المائة من سكان العالم. ويهدد وباء الإيدز

على الأسف ولا يمكن قبوله في العلاقات بين الدول. ونحث الأطراف في مسألة لوكيربي على انتهاز الفرصة الحالية لتسوية هذه المسألة المحزنة التي طال أمدها. ونطالب بإبداء حسن النية من كلا الطرفين حتى يمكن المضي بالعملية قدما.

وما زالت القارة الأفريقية تواجه تحديا من المشكلات وهي تأخذ مكانها في النظام العالمي الجديد. وتنفذ البلدان الأفريقية تكتيقات سياسية واجتماعية واقتصادية قاسية حتى تستجيب لعمليتين توأمتين هما التحرر والعولمة. وقد شرعنا في إجراء برامج تكيف هيكلية تمت كثيرا بناء على توصيات مؤسسات بريتون وودز. ولقد كان لهذه البرامج آثار غير مواتية قاسية على الرفاه الاجتماعي للبلدان الأفريقية. وقد أدى تقليص الإنفاق على البرامج الاجتماعية، ولا سيما الإنفاق على المرافق الصحية والتعليمية مع غياب شبكات الأمان، الضرورية، إلى تفاقم الظروف المعيشية لغالبية الشعوب الأفريقية، كما زاد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في بلداننا في بعض الحالات.

ولا يمكن فصل مسألة تدفقات الموارد عن مسألة الديون الخارجية بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وما زالت الأرقام تبين أن إجمالي ديون البلدان النامية آخذ في التزايد. وفي اعتقادنا أنه يتعين اعتماد نهج جديدة شاملة ومنسقة لمشكلة الديون وخدمة الديون، بما في ذلك السماح الكلي.

وإذا كان للنمو والتكافل الاقتصادي في العالم أن يكون لهما أي مغزى، فينبغي التصدي للحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، التي هي من أقل المناطق نموا وأكثرها تهديشا. وفضلا عن الديون المبرحة والموهنة، هناك حاجة لزيادة تدفق المواد في هيئة معونة إنمائية رسمية واستثمارات خارجية مباشرة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بشأن المسائل الاقتصادية بالإشارة إلى مسألة لها أهمية فائقة بالنسبة للتنمية المستدامة: ألا وهي البرنامج الشمسي العالمي ٢٠٠٥-١٩٩٦، الذي أقرته الهيئة الشمسية العالمية. وقد يسهم الترويج لتكنولوجيات الطاقة الشمسية وخلق الشعبية لها إسهاما كبيرا في حل أزمة الطاقة العالمية وكفالة وجود مصدر نظيف لا ينضب للطاقة لصالح التنمية المستدامة. وإنني أحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار المعني بالبرنامج الشمسي العالمي، الذي سيعرض على هذه الدورة.

وفي مجال نزع السلاح لم يتحقق بعد نهاية الحرب الباردة عائد السلام الذي كثر الكلام عنه. بل على العكس،

الأخر، الذي يُخلق عمدا، يتحدى سيادة الدول الأخرى. وإزاء هذه الحالة، لا بد للمجتمع الدولي، انطلاقا من احترامه للميثاق، أن يركز طاقاته وأقصى إمكاناته للحد من التوترات ومساعدة الدول المعنية على حل مشاكلها عن طريق التفاوض، مما يعزز النزعة العامة الراهنة نحو تحقيق التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي للدول والشعوب في جميع أرجاء العالم وهي على أعتاب الألفية الثالثة، أن تسعى معا إلى إرساء الأسس الصلبة المناسبة التي تسمح ببناء عهد جديد من العلاقات القائمة على السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة.

وفي بعض مناطق أوروبا، اندلعت من جديد صراعات عرقية مميّنة، حيث تسببت في خسائر فادحة في الأرواح البشرية والممتلكات المادية. ونحن نؤيد مبدأ حرمة الحدود المعترف بها دوليا ونود أن نوجه نداء صادقا إلى الدول المعنية لكي تتحلّى بضبط النفس وتسوي نزاعاتها عن طريق الحوار.

أما في أفريقيا، فإننا لا نزال نشهد خلافات عرقية وحروباً أهلية وصراعات حدودية تظل تهدد على نحو خطير السلام والاستقرار والتعاون. ونظرا للمعاناة الهائلة التي تتعرض لها شعوب بعض المناطق التي تقع ضحية لتلك الصراعات، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم يد الدعم والمساعدة للبلدان المعنية في جهودها لحل مشاكلها بالطرق السلمية، بأسرع ما يمكن.

أما في منطقة البحر الكاريبي، فإن أجواء السلام والتعاون بين الدول لا تزال قائمة. وفي هذا السياق، نأسف بشدة لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يدوم منذ أكثر من ٣٠ عاما والذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا لم يرفع. وخدمة لمصلحة السلام الإقليمي والعالمي ومصلحة الشعبين الكوبي والأمريكي، فإننا نأمل أن يتمكن البلدان المعنيان من بدء مفاوضات معقولة بهدف حل خلافهما في أسرع ما يمكن، مواكبة للاتجاه العام السائد في جميع أرجاء العالم.

وفي الشرق الأوسط، فإن الحالة متوترة ومسيرة السلام التي بدأت عقب توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على اتفاق واشنطن في عام ١٩٩٣ اصطدمت منذ سنتين بصعوبات خطيرة، وذلك نتيجة لقيام مستوطنات جديدة في حاروما في منطقة القدس الشرقية بالإضافة إلى إجراءات أخرى اتخذت من طرف واحد. وفي رأينا، لا بد للطرفين المعنيين من أن يضعوا فوراً حدا للإجراءات التي تتخذ من طرف واحد وأن يهيئوا أجواء الثقة المتبادلة بصورة عاجلة، وأن يواصلوا بجدية المفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة تستند إلى قرار

بعكس اتجاه المكاسب الاجتماعية الاقتصادية التي تحققت على مدى السنوات في بلداننا. وتذكرنا الأزمة المالية السائدة التي اجتاحت جنوب شرق آسيا وأصبحت تهدد العالم بأسره الآن بالقيام دون إبطاء ببذل الجهود الرامية إلى وضع نظام جديد للرقابة على التدفق الحر للأموال والتبشير بنظام جديد في المؤسسات المالية في آن معا.

وعلينا أن نواجه الفقر في العالم ونحد منه بحزم في الوقت الذي نشهد فيه من لا يزالون يقاومون من داخل المنظمة نفسها التغييرات الديمقراطية الضرورية للنهوض بصورة المنظمة وسلطتها وجعلها فعالة في التصدي لهذه المشاكل. إن زمبابوي تؤمن بأن الوقت قد حان للتغيير وأن الدول الأعضاء عليها التزام أخلاقي بالتحلي بالإرادة السياسية للإضطلاع بتلك التغييرات.

فلنعمل على جعل الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة دورة للتغيير النوعي والمجدي لشعوب العالم.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، معالي السيد سومسافات لونغسافاد، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لونغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد ديدبير أوبيرتي على انتخابه الذي يستحقه لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. إن مهاراته المعترف بها بوصفه دبلوماسيا محنكا ومعرفته الواسعة بالشؤون الدولية تبشر بالخير لنجاح مداواتنا.

وإذ نؤكد له تعاوننا الكامل، يود وفدي أن يتمنى له كل التوفيق. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد كوفي عنان، أمين عام منظمنا، للدور الهام الذي اضطلع به في صون السلم وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في جميع أرجاء العالم. ونحن نكن له كل الامتنان لما بذله من جهود مقدرة في السنتين الأوليين الصعبتين من ولايته.

وخلال السنة المنصرمة، ظلت الحالة الدولية تمر بتغيرات أعمق وأكثر تعقيدا من التغييرات التي طرأت خلال السنوات السابقة. إلا أن السلام العالمي لا يزال هشاً. ففي مناطق كثيرة من العالم لا تزال الحروب الأهلية والصراعات بين الدول والمواجهات الحدودية والحروب العرقية والقبلية والدينية قائمة. وبعض هذه الأحداث لا ينطوي على أية بادرة تحسن؛ في حين أن البعض

لأكثر من عام كان لها تأثير كبير على اقتصادنا. ولكن، حكومة لاو التي تبني سياساتها بثبات على مبدأ الاعتماد على الذات والتعاون الخارجي الذي ننعم به، قامت بتعبئة جميع مواردها البشرية والفكرية والطبيعية والمادية من أجل تقليل الآثار الضارة لهذه الأزمة إلى حدها الأدنى على مجتمعنا، ومن أجل العودة بالحالة إلى طبيعتها.

ولئن كان بوسع البعض أن يحققوا مكاسب في هذه الحقبة من العولمة والتحرر الاقتصادي، فالحقيقة أن معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، هُملت وتعرضت لمختلف الصعوبات والمخاطر إلى حد كبير. وفي هذا السياق، يجب أن تبذل البلدان المتقدمة النمو قصارى جهدها من أجل تقديم المساعدة اللازمة لهذه البلدان حتى تستطيع أن تنهض بتميتها المتباطئة ويكون لها نصيب في التقدم الذي يحرز في عصرنا.

ولا تزال إساءة استعمال المخدرات تحتل مركزاً بارزاً في جدول الأعمال الدولي. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التدابير اللازمة لهدف تخفيض إنتاج المخدرات، وبخاصة الأفيون، ومنع الاتجار غير المشروع بها. والنتائج التي أسفرت عنها هذه التدابير نتائج مرضية. ومع ذلك، فإن استخدام المخدرات الاصطناعية من الخارج بصورة غير قانونية لا يزال موضع قلقنا الرئيسي. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الاستثنائية العشرين الإعلان السياسي وبرنامج العمل، ونعرب عن الأمل في أن يعبئ كل المجتمع الدولي نفسه وينظم الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج الطموح.

ومسألة حقوق الإنسان ليست أقل أهمية في بلدي. لذلك، وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعلنت حكومتي رسمياً إنشاء لجنة وطنية للاحتفال على نطاق واسع بهذا اليوم المهيّب بغرض وحيد ألا وهو نشر مضمون الإعلان في صفوف شعب لاو المتعدد الأعراق، وتعزيز الانسجام والاحترام المتبادل في مجتمعنا.

إن العالم اليوم يواجه تحديات عديدة. فالسلام العالمي لا يزال هشاً. والتخلف الإنمائي، والفقر، والجوع، والأمراض، هي من المشاكل ذات الأولوية التي يجب حلها. ويجب أن تقدم الأمم المتحدة، وهي محفلنا العالمي الوحيد المتعدد الأطراف إسهاماً هاماً بغرض تعزيز السلم وتحقيق التنمية في جميع أنحاء العالم. وتحتاج منظماتنا، بغية الوفاء بالمهمة الموكولة إليها في هذه الحقبة الجديدة، إلى إعادة تشكيل نفسها أو إلى إعادة تنظيم نفسها كي تصبح أكثر فعالية.

مجلس الأمن ٤٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، بغية الإسهام في إحلال السلام والأمن والتعاون في هذه المنطقة الحساسة للغاية من العالم.

أما في شبه الجزيرة الكورية فإننا نشهد بشكل عام تخفيفاً للتوتر السائد. وتتواصل الاتصالات والمحادثات بين الأطراف المعنية بروح من احترام المصالح المتبادلة. ومع الترحيب بالجهود المبذولة، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حكومة وشعباً أن تؤكد مجدداً دعمها الصادق لتطلعات الشعب الكوري العميقة من أجل العيش في سلام وتحقيق إعادة توحيد وطنه العزيز بسلام.

وفي جنوب شرقي آسيا، يتواصل التعاون المفيد المتعدد الأوجه فيما بين الدول في ظل ظروف طيبة. ومع ذلك، وعقب حدوث الأزمة المالية قبل ما يزيد على عام، تمر بلدان المنطقة الآن بصعوبات اقتصادية خطيرة لا سابق لها. ولكن بفضل الجهود الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي في الدرجة الأولى، تنخرط هذه البلدان، عن طريق برامج التكيف، في عملية إعادة هيكلة اقتصادية عميقة بغية العودة إلى الطريق الصحيح. والمجتمع الدولي بأسره مطالب بدعمها على نحو نشط، ولا سيما تلك البلدان الأشد تأثراً.

وثمة حدث هام آخر وسم منطقتنا بسمة مميزة وهو إجراء انتخابات عامة في كمبوديا في تموز/يوليه الماضي، اعترف المجتمع الدولي بنتائجها ووافق عليها. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها بلداً مجاوراً، تود أن تعرب عن الأمل في أن تشكل الأطراف الكمبودية المعنية على نحو عاجل حكومة ائتلافية يترأسها، وفقاً للدستور، رئيس وزراء من الحزب المنتخب بالأغلبية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق وفاق وطني في كمبوديا، وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تتواصل كفاءة الاستقرار الاجتماعي - السياسي على نحو أكيد. فوفقاً للدستور، فقد جرت انتخابات تشريعية وطنية بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وأنشئ المجلس الوطني الجديد - المجلس التشريعي الرابع - وهو يتألف من ٩٩ عضواً، بمن فيهم ٢١ امرأة، ويمثل المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث في البلد.

وفي المجال الاقتصادي، أسفر تنفيذ سياسة للانتعاش قائمة على آليات السوق عن نتائج مرضية عموماً. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية التي أثرت تأثيراً مؤلماً في جميع أنحاء جنوب شرقي آسيا وحتى خارجها

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. ويتضمن الإعلان الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان له بالغ الأثر على عمل الأمم المتحدة في وضع المعايير وداخل كل دولة من الدول الأعضاء.

فحقوق الإنسان ذات طابع شامل. ويجب ضمانها لجميع الأشخاص دون تمييز ويجب أن تتقيد بها جميع الدول بغض النظر عن شكل الحكومات فيها. وهذا هو جوهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والواقع، أن من التناقض الحديث عن حقوق الإنسان إذا لم تمنح لجميع البشر، في أي مكان عاشوا فيه.

وإنكار الطابع العالمي لحقوق الإنسان إنما هو إنكار لإنسانيتنا المشتركة. فالخلاص من التعذيب، على سبيل المثال، يجب أن يحترم في كل مكان، بغض النظر عن التقاليد المحلية أو المشاكل المحلية. ومن الواضح أن الحالات تختلف، إلا أن أساس حقوق الإنسان هو واحد في كل مكان.

وفي فيينا، في ١٩٩٣، أكدت جميع الدول مجددا على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل معيارا مشتركا يقاس به إنجاز جميع الشعوب والدول. وأعلنت جميع الدول أيضا أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يمثلان شاغلا مشروعا للمجتمع الدولي.

ومن سمات القانون الدولي المعاصر، أنه أصبح لدينا الآن جميع المعايير تقريبا التي نحمل بموجبها جميع الحكومات مسؤولية أعمالها. وما برحنا نعتقد بوجود آلية دولية فعالة لضمان إنفاذ جميع القوانين من حيث التطبيق العملي - أي الانتقال من الإعلانات إلى الأفعال. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقفون في الخطوط الأمامية من أجل الدفاع عن قيمنا الإنسانية المشتركة، حيث يتعرضون غالبا لأكبر المخاطر الشخصية.

وإنها لمساهمة في محلها جدا من جانب الأمم المتحدة أن تعتمد هذا العام إعلانا لحماية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، أولئك الذين يسعون جاهدين من أجل الوفاء بالتعهدات الرسمية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونرحب بحرارة أيضا بالتقدم المحرز في إرساء حقوق السكان الأصليين بصورة ثابتة.

وهذا العام تحققت مساهمة أخرى بارزة من خلال الاعتماد التاريخي في روما للنظام الداخلي لمحكمة جنائية

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا الكبير للأمين العام كوفي عنان على مبادرات الإصلاح التي تقدم بها العام الماضي. وهذه الإصلاحات التي يجب طبعا أن تركز، في جملة أمور، على تعزيز دور المنظمة، وتعزيز التنمية، تمثل عملية مستمرة وصعبة. ولكن لكي تنجح، يجب كفالة إيجاد أساس مالي متين. وفي ذلك السياق، حان الوقت لأن تفي جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الرئيسية المساهمة، بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهي إذ تفعل ذلك، فإننا نتيح فرصة لتحقيق الإصلاحات الأولية، وفي التحليل النهائي، نعطي قوة لمنظمتنا كي تتمكن من الوفاء بالولاية النبيلة المنوطة بها فيما تواجه تحديات عصرنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في الدانمرك، معالي نيل هيلفيغ بترسن.

السيد بترسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعلن موافقتي على البيان الذي أدلى به زميلي، وزير الشؤون الخارجية النمساوي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نستهل هذه الدورة للجمعية العامة وسط تحديات تؤثر في جميع القارات. ولا يسعنا أن نتصدى لتلك التحديات إلا إذا أظهرنا عزيمة ورؤيا مشتركة.

إن تلك الرؤيا، الواضحة والبسيطة، منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نسعى من أجل صون السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الأحوال المعيشية بكرامة للجميع. وكل دولة منضمة إلى الأمم المتحدة ملتزمة بتلك الرؤيا.

وبغية تحقيق رؤيانا، يجب أن يسود حكم القانون. ونحن نقيم مجتمعاتنا الوطنية على أساس القانون، ونعتمد داخل مجتمعاتنا على سيادة القانون. وسيادة القانون توفر أقوى دفاع ضد استخدام القوة بصورة تعسفية، بيد أننا نغفل أهميته أحيانا في السياق الدولي.

إن دعوتي إلى أن تلتزم التزاما أكبر بسيادة القانون دوليا لا تعني التقليل من أهمية التقدم المحرز. فالميثاق أوحى بإيجاد مجموعة قوانين مؤثرة في معاهدات محددة تنظم سلوك الدول. فالقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والبيئة والفضاء الخارجي، وقانون البحار، وقانون التجارة الدولية، هي أمثلة هامة.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلنته الجمعية العامة في

يمثلوا أمام العدالة. فإذا كانت اتفاقيات تسليم المتهمين لا تفي بهذا الغرض، فإنه يجب التفكير بوضع ترتيبات ذات طابع تقليدي أقل، كما هو متوخى في عملية التفجير الإرهابية الشنيعة التي وقعت فوق لوكيربي.

ومما يؤسف له أن الهند قررت في شهر أيار/مايو من هذا العام استئناف التجارب النووية بعد مرور ٢٤ عاما من ضبط النفس. ومن أسف أن باكستان اقتضت أثر الهند وأجرت تجاربها النووية لأول مرة. وهذه التجارب لا تتناقض فقط ومعيار عدم إجراء التجارب الذي طور إبان السنتين الأخيرتين. بل إنها تعرض للخطر أيضا السلم والاستقرار في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ولذا، فإن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان تثير قلقا مشروعا لدى المجتمع الدولي.

وتحظى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بتأييد عالمي تقريبا. وهناك عدد كبير من الدول صادق على معاهدة الحظر الشامل، ويتزايد عدد الدول التي تقتضي أثرها كل شهر. وتمثل هاتان المعاهدتان حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار الدولي وأساس السعي لتحقيق نزع السلاح النووي. وأحث تلك البلدان - بما فيها الهند وباكستان - التي لم تصادق على هاتين المعاهدتين حتى الآن، أن تبادرا إلى التوقيع عليهما وأن تتحركا للتصديق على هاتين المعاهدتين دون شروط.

ويصادف هذا العام مرور نصف قرن على بدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وكانت البعثة الأولى قد أنشئت قبل ٥٠ سنة استنادا إلى أهداف ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، طورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم معايير ومبادئ خاصة بها: أي موافقة الأطراف، والحيدة وعدم استخدام القوة، ولا تزال جهود المجتمع الدولي تستهدى بهذه المبادئ في ضمان السلم والاستقرار في جميع القارات.

وعمليات حفظ السلم مثال توضيحي هام على تصميم المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة. والنجاحات التي حققتها نجاحات حقيقية. ففي الشرق الأوسط وقبرص، كانت الأمم المتحدة مصدرا للاستقرار طوال سنوات عديدة. وفي موزامبيق، اضطلع أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم بتسريح آلاف المحاربين وأفسحوا المجال أمام إجراء انتخابات ديمقراطية. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لا تزال عملية الوزع الوقائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة تمثل عاملا مستقرًا. وفي البوسنة والهرسك، تضطلع الأمم المتحدة بالمسؤولية الحاسمة وهي تدريب قوات الشرطة المحلية وإعادة تشكيلها.

دولية. ومرة تلو الأخرى، لاحظنا إخفاق أنظمة القانون الجنائي الوطنية في معاقبة مرتكبي المظالم ومن يقفون وراءهم. والأحداث المذهلة في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة ورواندا وكوسوفو الآن وفي أماكن أخرى لا تزال حية في أذهاننا.

واحتمالات تحقيق مصالححة وسلام دائم ستقوض إذا بقي مرتكبو الجرائم طلقاء. وثمة هدف رئيسي للمحكمة الجنائية الدولية يتمثل تماما في استعادة حكم القانون ووضع حد للإفلات من العقوبة. وهذه مسألة لا تتعلق بالعدالة فقط، بل تتعلق أيضا بالعدالة والأمن. فالمحاكم المخصصة لرواندا ويوغوسلافيا السابقة كانت خطوة أولى هامة، إلا أنها مجرد خطوة أولية. ونحن بحاجة لإقامة مؤسسة دائمة.

وتحث الدانمرك جميع الدول على التصديق على النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية. وإقامة هذا الصرح التاريخي الضخم في إطار بناء المجتمع الدولي تعتبر مهمة عاجلة. وفي ضوء التجربة المكتسبة، فإن الباب مفتوح لتكييف أداء المحكمة وفقا لاحتياجات المجتمع العالمي. والفقرة الخاصة بالاستعراض في النظام الداخلي - وهو اقتراح أيده الدانمرك بقوة طوال المفاوضات - تؤكد ذلك.

والتوقيع في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي في أوتاوا من جانب ١٢١ دولة على اتفاقية حظر استخدام وإنتاج الألغام المضادة للأفراد أرسى معيارا هاما جدا في القانون الإنساني الدولي. لقد سمح لأمد طويل جدا لهذا السلاح غير الإنساني والعشوائي أن يودي بحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء كل عام. وإننا نرحب بدخول الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. فلنكتشف الآن جهودنا المشتركة لإزالة العديد من الألغام التي سبق وزرعت في الأرض. والدانمرك تقدم دعمها المستمر.

وثمة عامل مقلق أشد القلق في النظام القانوني الدولي ألا وهو الهجمات الإرهابية التي تؤدي بحياة الأبرياء وتعرض للخطر العلاقات بين الدول. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل إدانته لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها إجرامية ولا مبرر لها في ظل جميع الظروف، أينما ارتكبت ومهما كان مرتكبها.

وما من غايات تبرر هذه الوسائل، ولكن يبدو أن الإدانة لا تكفي فنحن بحاجة إلى أن نعزز على نحو أكبر التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومحاربه والقضاء عليه بكافة أشكاله ومظاهره. ويجب أن يحرم الإرهابيون من أي ملاذ آمن. والمسؤولون عن الأعمال الإرهابية يجب أن

وقواعد القانون الدولي قواعد ذات طابع عالمي، ولكنها، للأسف، لا تحظى بالاحترام دائما على نحو عالمي.

ولا يمكن الدفع بمسألة السيادة الوطنية كسبب لتفادي الالتزامات النابعة من التعاون والقانون الدوليين. والنقد الذي يوجه على الصعيد الدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي نقد مشروع للغاية.

وسيظل دور الأمم المتحدة في هذا الصدد في غاية الأهمية. وفي الواقع، يمكن أن يكون التدخل المباشر من جانب المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة مبررا تماما وشرعيا، بما في ذلك التدخل في حالات الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

ولا يمكن أن يكفل احترام سيادة القانون في العلاقات الدولية إلا إذا امتلك المجتمع الدولي والأمم المتحدة الأدوات والعزيمة اللازمة للعمل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ، مع الأسف، ما حدث من شلل خلال السنوات الأخيرة في وجه نزاعات إنسانية وحالات طوارئ خطيرة.

والخلاف بين الدول الأعضاء حول كيفية التعامل مع أزمة معينة يضعف عزيمة الأمم المتحدة على العمل. ولكن ينبغي أيضا أن نلاحظ، مع الأسف، أن لدى بعض الجهات افتقارا إلى التأييد العام للأمم المتحدة. وأقل ما يمكن أن نتوقعه من الأعضاء، هو توفير الموارد اللازمة للمنظمة، وذلك، في جملة أمور، تسديد مساهماتهم بالكامل، وفي حينها وبلا شروط.

ويجب علينا إيجاد سبل لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي لانتهاكات السلم والأمن الدوليين وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. والإخفاق في مواجهة هذه التحديات لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية، وفيه خيانة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تواجه الانتهاكات وحالات الخرق بحزم وبصورة مقنعة، وفي إطار شرعية القانون الدولي. ومجلس الأمن عادة هو الذي يوفر الشرعية. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال. ولكن ينبغي ألا يؤدي أبدا الخلاف في مجلس الأمن بشأن اتباع خط معين للعمل إلى إحداث شلل للمجتمع الدولي.

وعلى سبيل المثال، إذا لم يتمكن أعضاء مجلس الأمن من الإتفاق بشأن ولاية عملية من عمليات حفظ السلام، يجب عليهم أن يسمحوا بوجود إمكانيات أخرى للعمل. وعندما يواجه المجلس بجدول أعمال طارئ، ينبغي

وللدانمرك تقليد عريق في الإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وشاركت القوات الدانمركية منذ البداية وعملت بإخلاص في خدمة الأمم المتحدة إبان العقود الخمسة المنصرمة. وفي السنوات الأخيرة، عملت القوات الدانمركية في جميع أنحاء العالم، من الشرق الأوسط إلى البلقان، فضلا عن آسيا وأفريقيا.

واليوم تختلف التحديات التي تواجه حفظ السلم عن تلك التحديات التي شهدتها عقود سابقة وتم الاضطلاع بعمل الكثير من أجل تكيف الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة. وتضطلع الدانمرك بدور نشط في العمليات. وتهدف الدانمرك، بالتعاون مع البلدان الأخرى، إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة في إطار نظام التأهب. وشاركت الدانمرك أيضا في إنشاء قدرات جديدة لحفظ السلم لبلدان منطقة بحر البلطيق والجنوب الأفريقي.

ولا تزال المطالبة بالتعديل والإصلاح مستمرة. ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به في مجالات مثل التخطيط المسبق والدعم السوقي. غير أن حفظ السلام يذهب إلى ما هو أبعد من العمليات العسكرية. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل وأوسع نطاقا، يشمل عناصر مثل الشرطة المدنية، والدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية. ومثل هذه المرونة في المفهوم من شأنها أن تزيد من فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويجب علينا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نكون مستعدين للوفاء بالتزاماتنا وأن نزود المنظمة بالأدوات اللازمة لمواجهة هذه التحديات في المستقبل. ويجب علينا أيضا، بالطبع، أن نكفل سلامة الموظفين الذين يعملون في الأمم المتحدة.

إننا نشاهد زيادة في أهمية دور المنظمات الإقليمية. وقد برهنت خبراتها الخاصة على قيمتها في معالجة أسباب النزاع، وإرساء أسس للتسويات. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال جيد على ذلك.

ومن الضروري أن يجري تقسيم للعمل بين المنظمات، ولكن ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى التباس في القيادة والمسؤولية. وستظل الأمم المتحدة هي المؤسسة المحورية في النظام القانوني الدولي، ويجب أن تظل مضطلة بدور مركزي في الجهود الدولية المبذولة لضمان السلم والأمن.

إننا نقرب من القرن الحادي والعشرين، وهو قرن ينبغي فيه أيضا للمجتمع الدولي أن يكون محكوما بالقانون.

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمكن أيضا أن تقدم إسهاما هاما. وهذا من أهم أهداف المساعدة الكبيرة التي تقدمها الدانمرك إلى تلك البلدان.

ومهما كانت التحديات التي نواجهها في سبيل إقامة النظام القانوني الدولي، يجب ألا نتخاذل أبدا في عزمنا على اتباع الكلمات الواردة في ديباجة الميثاق:

" أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية."

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي هو رئيس وفد بنما، سعادة السيد أكيلينو بويد.

السيد بويد (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تعازينا القلبية وتضامننا مع شعوب منطقة البحر الكاريبي بسبب المعاناة التي تمر بها اليوم في أماكن مثل سانت كيتس ونيفيس، وأنتيغوا وبربودا، وسانت مارتن، وبورتوريكو والجمهورية الدومينيكية نتيجة للإعصار "جورج" الذي ضرب المنطقة.

والوفد الذي أتشرف بتمثيله ينضم إلى بقية الوفود في توجيه التهاني إلى السيد أوبرتي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن هذا لا يشكل اعترافا بقدرته وخصائصه الرائعة فحسب، ولكن أيضا اعترافا بالبلد الشقيق أوروغواي، الذي جعله مواقفه الدولية المعروفة جدا، عضوا بارزا وممثلا لأمريكا اللاتينية في هذه الهيئة الدولية الهامة.

ونحن نعبر عن شكرنا أيضا لسلفه الشهير السيد هينادي أودوفينكو، لجهوده في الإسهام في تحديث المنظمة.

في نهاية حزيران/يونيه، أثناء غياب رئيس الجمعية العامة، شغلت بنما، بوصفها نائبا للرئيس، رئاسة الجمعية العامة وكان لها شرف التعاون في اعتماد تدابير هامة بشأن العلوم والتكنولوجيا والكمبيوتر.

ونعرب عن الشكر أيضا للأمين العام السابع، السيد كوفي عنان الذي ينهض - بفضل الخبرة الطويلة التي اكتسبها على مر أكثر من ٣٠ عاما كرسها في خدمة المنظمة - بالإصلاحات التي ستكون ذات فائدة كبيرة للأمم المتحدة.

ألا يكون الخيار بين العمل أو عدم العمل، ولكن أي خط للعمل يمكن اتباعه.

وعادة ما تكون هناك طائفة واسعة من خيارات العمل المتاحة أمام المجتمع الدولي. والمسألة هي مسألة خيار وإرادة سياسية. ولا يكفي أن يترك كل شيء للوكالات الإنسانية. فالمعونة الطارئة، مهما كانت ضرورية، ليست بديلا عن العمل السياسي.

ومن شأن إصلاح مجلس الأمن أن يؤدي إلى تعزيز سلطة المجلس. ولكننا في نهاية الأمر نعتمد على استعداد أعضاء المجلس للعمل وتطبيق معيار واحد على جميع الحالات.

وأود أيضا أن أركز على دور وصلاحيات الأمين العام في ميدان السلم والأمن. وقد ظل الأمين العام يؤدي هذه المهام بطريقة تستحق الثناء بجدارة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى دور الأمم المتحدة المعهود باعتباره يشكل جانبا هاما من حكم القانون. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعت مؤتمرات الأمم المتحدة خلال العقد الماضي معايير قيمة لتحسين الأحوال المعيشية للجنس البشري. وتم وضع معايير مشتركة في مجالات مثل القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة بيئيا، والمساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقد تم إحراز إنجازات في مجال الوفاء بهذه المعايير، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتقع المسؤولية على عاتق الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية معا. ويجب على منظومة الأمم المتحدة من جانبها أن تكفل المتابعة الفعالة والمنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نكفل توفير الموارد المالية لتحقيق هذه المعايير المشتركة. وستواصل الدانمرك تقديم المساعدة الإنسانية بمقدار ١ في المائة من إجمالي ناتجنا القومي.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن اقتناعي بأن أفضل وسيلة لتعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية، هي احترام المبادئ الديمقراطية في مجتمعاتنا.

وأنشطة الأمم المتحدة التي تضع المعايير قد أنتجت قوة دفع لا غنى عنها في سبيل التحول نحو الديمقراطية والحكم الرشيد. والمساعدة التي تقدم لإنشاء مؤسسات ديمقراطية في البلدان النامية والبلدان التي تمر

وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبنك التنمية للدول الأمريكية.

إن الحاجة إلى تهيئة ساحة في المنظومة الدولية للتعاون الاقتصادي ملحة وتبرر الجهود الكبيرة المبذولة في إطار الأمم المتحدة لإعادة هيكلة ما أطلق عليه "هندسة" المنظومة.

إننا نؤيد نداءات الأمين العام المتكررة من أجل عمل أكثر جسارة يرمي إلى التوصل إلى طريقة ما من شأنها أن تخفف الديون الكبيرة التي تخنق بلدانا كثيرة ولا يمكنها أن تتحملها. ويبدو لنا أن أبعاد السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يجب أن تتكامل بطريقة لا يضحى فيها بأحد الأبعاد من أجل الأبعاد الأخرى.

لقد تأثرنا تأثرا عميقا بالمشورة بشأن الفقر، التي أسداها لنا بالأمس الرئيس مانديلا.

ونحن نحث الأمين العام ومجتمع الأمم المتحدة على مواصلة جهودنا لضمان ألا تؤدي منافع العولمة الواضحة وما يترتب عليها من ترابط إلى جعل الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقرا. وهذا يمكن تحقيقه بإقامة آليات تعيد توجيه جزء من الثروة المتولدة لتحقيق الأهداف الجديرة بالتقدير الخاصة بإنشاء المزيد من المستشفيات والمزيد من المدارس العصرية ومستويات أعلى من المعيشة لكل الشعب.

لقد أسهمت بنما في قضية التنمية الاقتصادية المستدامة بالامثال لجدول أعمال القرن ٢١ ومهام مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. والنتيجة المحددة التي ترتبت على هذا كانت إصدار القانون ٤١ في تموز/يوليه ١٩٩٨، وهو قانون بيئي شامل خاص بجمهورية بنما، يضع مبادئ وأنظمة أساسية لحماية البيئة والمحافظة عليها واستعادتها. وهناك نتيجة أخرى هي إعداد استراتيجية بيئية للبلد في إطار عملية يشارك فيها المجتمع البنمي كله؛ وتنسق فيها الأعمال، ويلتزم فيها كل قطاع بتحقيق أهدافه.

يجب أن تكون لدينا رؤية واضحة للمستقبل حيث يهتم بكل شيء له علاقة بالبيئة، ونحن واثقون بأن الأمين العام سيوضح هذا أيضا في خطته للمستقبل.

لا تزال بنما تتابع باهتمام كبير الأحداث المتعلقة بالسلم في الشرق الأوسط ومشاكل يوغوسلافيا السابقة التي فرقها الحرب. ونحن نؤيد السياسة الشاملة التي يجب اتباعها في أفريقيتا حتى يمكن تجاوز

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نؤيد توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن بأن يستمر النظر في هذا البند خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة على أساس العمل الذي جرى القيام به في دورات سابقة.

وبنما تذكر بامتنان بأن عقد اجتماع لمجلس الأمن في بنما منذ ريع قرن، وتأييد المجتمع الدولي كانا بالقي القيمة للشعب البنمي في الوفاء بتطلعاته فيما يتعلق بالقناة.

وبنما تعلق أهمية كبيرة على المناقشات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية، وبخاصة تلك التي تتناول التنمية الاقتصادية المستدامة من أجل استئصال الفقر. ونحن نرى أنه بتحسين تعليمنا، ستمكن بلداننا من التركيز بشكل أفضل على عمليات الإصلاح، التي يجب القيام بها تدريجيا.

فيما يتعلق بعولمة الاقتصاد، تهنيء جمهورية بنما الأمين العام لعقدته في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر حوارا رفيع المستوى بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات.

وبنما ترى أن المسائل المعروضة على اللجنة الخامسة والمتصلة بعملية اعتماد الميزانية ذات أهمية كبرى للمنظمة، ونأمل أن تمثل الدول الأعضاء بإخلاص لمقترحاتها.

ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نؤيد تأييدا تاما التدابير التي ستدفع الدول الأعضاء إلى دفع التزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد إلى الأمم المتحدة.

وفي تقديرنا أن أهم المهام التي ينبغي القيام بها لتحييد الأزمة الاقتصادية الراهنة هي استعادة الثقة في الأسواق؛ وتثبيت استقرار الأسواق المالية؛ ودعم النمو، وتخصيص الوسائل اللازمة للمؤسسات المالية الدولية، والحماية الضرورية لأكثر البلدان تأثرا.

إن الأسواق المالية ومشاكلها ذات نطاق عالمي، إلا أن الجهود الحكومية لحل تلك المشاكل لها نطاق محلي صارم. وهذا الفارق هو أساس المشاكل العديدة التي نواجهها الآن.

العولمة الاقتصادية تجعل من الضروري دعم روابط الأمم المتحدة مع البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية،

لمكافحة هذه الآفة. ونحن نشارك القلق الذي أعرب عنه هنا أمس بشأن مخاطر الإرهاب.

وكما ذكرنا في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو الذي عقد في بلدي، فإننا نؤكد من جديد على أهمية تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مع إيلاء الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلطانها القضائي.

وعلى المستوى الدولي نكرر الإعراب عن التزامنا بجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ودعمنا لهذه الجهود لأن الأنشطة الإرهابية أيا كان هدفها أو الدافع إليها، تعتبر أعمالاً إجرامية لا أخلاقية، تنتهك حقوق الإنسان، وتنطوي على التعصب الشديد وتهدد الحرية وحياة البشر وتنمية الشعوب.

أما فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات فنرى أن أفضل الطرق لإحراز تقدم في مكافحة المخدرات هو النظر إلى المسألة باعتبارها مشكلة متعددة الأطراف وأن نأخذ في الاعتبار على نحو دائم احترام سيادة كل بلد وسلامته الإقليمية. ولذلك تؤيد بنما تأييداً قوياً المهام والالتزامات التي صدرت عن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة التي كرسنا للكفاح المشترك ضد مشكلة المخدرات العالمية، كما أننا أيضاً نؤيد المبادئ والمسؤوليات التي صدرت في هذا الصدد، عن منظمة الدول الأمريكية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أتافا (تركمانستان)

قبل أيام قليلة، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، عقد في بنما اجتماع لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، وتولت بنما أمانة هذه المجموعة التي تعتبر هيئة استشارية لتحقيق الوثام السياسي، تضم ١٤ بلداً في أمريكا اللاتينية. ومجتمع أمريكا اللاتينية يزداد قناعة بأن التعاون الوطيد الذي ينشأ عن توافق الآراء السياسي للدول الأعضاء في مجموعة ريو يمكن أن يؤدي إلى نتائج عظيمة على المستويين الوطني والدولي.

وعن طريق الاجتماعات السنوية لرؤساء دول وحكومات المنطقة، ولوزراء الخارجية، توصلنا إلى أهداف والتزامات مشتركة في مجال تعزيز الديمقراطية والمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والاتجار بالمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان، ومكافحة الفقر والتنمية المستدامة والتجارة الدولية بالإضافة إلى مواضيع

أسباب النزاع وتعزيز سلام دائم وتنمية مستدامة في المنطقة. وبالمثل، لا تزال نتابع باهتمام كبير جهود الأمين العام للتقدم بالمفاوضات نحو سلام عادل ودائم في قبرص حتى يمكن تقوية عملية التوحيد بسرعة. ونحن نرى أن الحالة في أفغانستان تنطوي على مخاطر كبيرة.

في المؤتمر في روما، وافق بلدي على كل ما قيل تأييداً لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ونحن مستعدون جنباً لجنب مع دول أعضاء أخرى في الجمعية العامة، لبذل كل جهد لازم لأن يمكن لتلك المحكمة أن تقدم للمحاكمة الذين يرتكبون جرائم خطيرة تهم المجتمع الدولي.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نذكر مع الاحترام والتقدير بالعمل الذي قام به البنمي الدولي العظيم السيد ريكاردو ج. الفارو الذي كان له دور أساسي في صياغة هذه الوثيقة البالغة الأهمية للإنسانية.

وسنكون دائماً متنبهين لضرورة إعراب برامج وسياسات الأمم المتحدة عن القلق الذي نحس به بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تحدث في بعض الأماكن.

إن جمهورية بنما، بإنشائها وزارة للشباب، والمرأة والطفل والأسرة، تشارك مشاركة نشطة للغاية في حماية حقوق الأطفال في أماكن العمل وهي تكافح بشدة جميع جوانب البغاء واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. ولذلك نحن نحبي العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ونلاحظ بارتياح كبير العمل الذي قام به في هذا المجال مكتب سيدة بنما الأولى.

ولاحظنا مع القلق التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان وأدانت بلدي هذه التجارب في وقتها لأنها تنتهك مبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه فإننا ندعو إلى تنفيذ جميع الاتفاقات الواردة في اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية.

وما برحت بنما تولي إهتماماً كبيراً لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسنتوخى دائماً الحذر حتى نضمن خلو أراضينا من هذه الألغام الخطيرة.

إن أعمال الإرهاب الأخيرة التي ارتكبت في أفريقيا وفي أوروبا تعتبر جرائم خطيرة لا يمكن تبريرها. وتبين بوضوح ضرورة تعزيز إطار العمل القانوني والسياسي

ستتوحد في ظل السلم وستستعد لدخول الألفية الجديدة وليس على أرضها أية قواعد عسكرية وفي ظل اقتصاد حديث مزدهر".

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أريك ديريك وزير خارجية بلجيكا

السيد ديريك (بلجيكا): (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولاً أن أهنيء زميلنا السيد ديدير أوبيرتي الوزير في أوروغواي بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة.

أود أيضاً أن أضم صوتي إلى بيان السيد وولفغانغ سوسيل الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلادي تشارك تماماً الشواغل والأهداف التي أعرب عنها وتؤيدها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ألتيفا (تركمانستان).

إن أزمات لم يسبق لها مثيل، حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية قد زعزعت اقتصاداتنا واقتصادات المنطقة كلها. وقد تأثرت اقتصادات العالم كلها. بدرجات متباينة، بالعواقب الاجتماعية والسياسية للترايب، وللنظم الإعلامية التي تصل بينها. ولذا يبدو لي أن الأوان قد آن لإعادة التفكير، بجدية، في الطريقة التي تعالج بها المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية التوترات والضغوط الناشئة عن العولمة.

ويعني هنا، بالتحديد، أنه لا بد لنا من التفكير في نوعية الحياة التي سيعيشها البشر في القرن القادم. وعلى الرغم من التنبؤات المزعجة نبدو عاجزين عن وضع قائمة بالأولويات، تعكس المصلحة العامة العالمية. وعلينا أن نضع إطاراً مرجعياً مشتركاً، يكفل التعايش السلمي بين الدول ومواطنيها. ويحترم، في آن واحد معاً، تنوعها. إن هذه المهمة هي لازمة لا غنى عنها تتبع العولمة، التي لها تشعبات كثيرة للمشكلات الجارية. ولذا فإن استجابات المجتمع الدولي قد كانت مشوبة ومتحيزة، وخاضعة لمنطق الشركات ولنظرة ضيقة إلى الأمور.

إن أوجه قصور تلك الاستجابات معروفة لنا تماماً. فهناك عدد لا يحصى من الأطفال ماتوا في العام الماضي بأمراض كان من الممكن استئصالها. وأختفت غابات استوائية تغطي مساحة تساوي ثلاثة أضعاف مساحة بلجيكا. ودين العالم النامي لا يزال كبيراً إلى حد لا يطاق، بينما النفق على الأسلحة مستمرة في التزايد. وجرى

جديدة مثل مشكلة الحاسبات الإلكترونية في سنة ٢٠٠٠ والأزمة الاقتصادية الدولية.

وفي اجتماع مجموعة ريو الذي عقد في كويتو في ١٩٩٥ وفرت جمهورية بنما أراضيها لتكون مقراً لمحفل تشارك فيه بلدان المنطقة للنظر في السياسات والتدابير التي تستهدف القضاء على الاتجار بالمخدرات والمواد غير المشروعة الأخرى، بالإضافة إلى تنسيق التدابير التي ترمي إلى مكافحة المخدرات، وبرامج التدريب، بما يدعم على نحو فعال جهودنا في مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة.

والاتحاد العالمي لقناة بنما الذي عقد في عاصمة بنما في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بين بجلاء ضرورة إجراء اتصالات مستمرة مع المجتمع البحري الدولي، ومستخدمي القناة، ونظر في إنشاء هيئة استشارية لسلطة القناة، للاستفادة من تجربة وحكمة الرجال والنساء من جميع أنحاء العالم.

ونكرر التزامنا بأن قناة بنما ستوفر دائماً خدمة عامة دولية فعالة وآمنة دون أي شكل من أشكال التمييز. ونحن مستعدون لتولي الإدارة الكاملة لقناة بنما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ مما يوحد جميع أراضينا تحت علم واحد.

ونفتنم هذه الفرصة لنؤكد للمجتمع الدولي أنه بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لن تتخلى بنما أبداً عن إدارة القناة التي تقع في أراضيها. وستكون رمزا لطموحات أجيال كثيرة من شعب بنما الذي طالما أراد أن تصبح القناة جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، داخل أمة حرة مستقلة ذات سيادة.

في الختام أعتقد أنه من المناسب أن أشير هنا إلى الكلمات التالية التي قالها رئيس بنما الدكتور أرنستو بيريز بالاداريس أمام مجلسنا التشريعي في ١ أيلول/سبتمبر.

"أود أن أؤكد مرة ثانية التزامي بالديمقراطية والتزامي بالاستعداد لنقل القناة دون تمييز أو انحياز سياسي. وستحدد الانتخابات التي ستجري في ٢ أيار/مايو ١٩٩٩ من سيقود البلاد إلى القرن الحادي والعشرين ومن سيغلق إلى الأبد هذه الحقبة التاريخية لإقليمنا. ومن جانبي أؤكد لكم أنه اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر سيكون للبلاد رئيس ومجلس تشريعي ينتخبان بالوسائل الديمقراطية الشفافة، إن أمتنا مستعدة الآن لتولي الإدارة الكاملة للقناة والمناطق المتاخمة، وأؤكد قبل كل شيء أن بلادنا

واسعاً جداً، الناشئة عن العولمة والواقعة على الفرد وعلى الدولة - وهي البطالة، والتنافس، والمضاربة المالية سعياً إلى الكسب. إن التوازن بين حرية البعض وحقوق الغير كثيراً ما يختل. وأخذ التهميش والفقر المدقع يظهران من جديد، مما يهدد ممارسة أشد الحقوق أساسية. وبعد الثمانينات - التي كانت عقداً ضائعاً من وجهة نظر التنمية - لم يستطع عقد التصحيح الهيكلي إعادة الاقتصادات من جديد إلى طريق التنمية المستدامة. وازدادت الفروق في الدخل سواء على مستوى المجتمع أو على المستوى العالمي. فماذا نستطيع أن نفعل؟ وماذا يجب أن نفعله؟

إن الانترنت، والأسواق المالية، لا تستطيعان بذاتهما؛ تحقيق التماسك بين المجتمع الدولي. ونحن نعرف أن الحكومات وحدها عاجزة عن معالجة المشكلات التي تجابهها. ولذا لا غنى عن إيجاد أشكال جديدة من التضامن وطرائق جديدة للتعامل مع تلك القضايا. إن منظمة سياسية دولية قوية هي وحدها التي تستطيع أن توفر الثقل الموازن لقوى الأسواق المالية. وفقدان سيطرة الدول على المقررات المالية والاقتصادية أمر ساطع، بل إن العواقب الاجتماعية أسطع. ولا يؤدي ذلك إلى الممارسة في التوافق القائم بين الآراء حول صحة تحرير التجارة تحريراً متحكماً فيه، ولكنه يسبب حرجاً لجميع الحكومات أقلم يأت الأوان لبعض التنظيم المفيد للجميع؟

إن التحرير من القيود لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. ويكون غير ذي غرض إذا لم يكن سهماً في تحقيق التقدم الاجتماعي لأكثر عدد ممكن من الناس. ولذا ينبغي أن نسعى جاهدين معاً لإيجاد استجابات متفق عليها لاحتواء الآثار المؤلمة غير المتحكم فيها لهذا التطور، وذلك بتعزيز الرقابة العامة في العالم كله. وقد اقترح بعضهم، في هذا الصدد، إنشاء مجلس أمن اقتصادي. وهذه، بجلاء، فكرة طموحة، ولكنها تبين مدى جدية ما للزعزعة المالية وفقدان اليقين الاقتصادي من تهديد لمجتمعاتنا. وعلى أية حال، يجب، كخطوة أولى، فتح حوار مكثف بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

إن استراتيجيات إقليمية قد وضعت بالطبع لتعزيز التلاقح الاقتصادي في بعض المناطق، وإدماجها في مناطق كبيرة. بيد أن تلك الاستراتيجيات الإقليمية ينبغي أن تحترم قواعد النظام المتعدد الأطراف. ويقتضي الأمر إيجاد شراكات فعالة، قائمة على أساس التجارة المتبادلة، مع مناطق أخرى بدون تهميش دول ثالثة. ويجب إدماج البلدان النامية في التجارة وتمتعها بثمار تحرير الأسواق من القيود. وفي هذا الصدد يؤيد بلدي الجهود، التي لها سجل معروف، والتي بذلها الاتحاد الأوروبي بروح يشار إليها بعبارة "التجارة العادلة".

اعتقال أعداد لا تحصى من الناس، وعذبوا أو قتلوا أو أُرغموا على الهرب من بلدانهم. وأزهقت أرواح المئات من الضحايا الأبرياء بفعل هجمات إرهابية.

إن شبكات الإعلام العالمية والتكنولوجيات الجديدة تقصر المسافات. وبفضل التليفزيون يستطيع اليوم أكثر من مليار من البشر اكتشاف اختراعات الإنسان التي لا تصدق، وكذلك أبغض وجوه سوء الاستعمال الذي يستطيع الإنسان أن يستعملها فيه. إن هذا سيناريو يمس ضمائرنا.

إن أزمات اليوم تؤثر في النظام العالمي كله، وتدعو إلى حلول على المستوى نفسه. والطريقة الوحيدة للاستجابة بفعالية هي إسناد دور أكبر إلى التضامن العالمي والعدالة الاجتماعية. إن هاتين هما عمادتا الخلق الدولي الجديد الذي أود أن أدعو إليه اليوم. وليست هذه مهمة بسيطة. فليس هناك حكومة ترغب في الحد من المساحة المتاحة لها للمناورة، حتى في القضايا العادلة، إذا كانت هذه الحكومة هي وحدها التي تدفع ثمن ارتباطاتها.

بيد اني مقتنع بأن الأمم المتحدة هي أفضل محفل تجرى فيه مناقشة حول هذا الأمر ذي الأهمية العامة الدولية. وهنا المكان، الذي لا مكان غيره، الذي نستطيع فيه أن نصوغ معايير تلقى قبولا عالمياً، ويوافق عليها أكبر عدد ممكن من الدول. وتستطيع المنظمة أن تساعدنا على تعزيز التوافق الدولي بين الآراء، وعلى تقبل مبادرات سلوك مصممة لتبيان حدود الكرامة الإنسانية والتعايش السلمي.

إن القوة الاقتصادية والمالية تهيمن على العالم، غير أن الأشهر القليلة الماضية قد أظهرت أن تلك القوة لا تستطيع إدارة العالم. إن عولمة الحياة السياسية والمجتمع المدني تحدد بنا إلى محاولة تجاوز الحدود الوطنية لمجابهة مشاكلنا. إن التحرير من القيود قد ولد نمواً كافياً في التجارة والاستثمارات. وأدى كذلك إلى زيادة الشفافية بين نظمنا الاجتماعية المختلفة. وتجبرنا تلك الشفافية اليوم، أكثر مما كانت في الماضي، على التفكير في مفاهيمنا المتعلقة بحقوق الإنسان والحاجة إلى الدفاع عنها.

بيد أن إتاحة الوصول إلى القرية الاقتصادية العالمية لم تؤد إلى تعزيز التضامن يواكب تلك الإتاحة. إن مقدرة الرجال والنساء على التكيف مرت باختبار قاس. وقبضة منطق السوق على الفرد تبدو مدنية إياه إلى أداء دور ثانوي في النظام الدولي. ولذا ينبغي لمجتمعاتنا أن تقوم بالتوفيق بين الآثار التي كثيراً ما تكون متباينة تبايناً

الأسرة بالألغام البرية ولا يستطيع الأطفال الذهاب إلى المدارس دون تعرضهم لأخطار بدنية، أن تكون العودة مشكلة. فعلى أن نتخلص من تلك الألغام الأرضية؛ ويجب أن يتوقف إنتاجها. ولا بد أن تزول أدوات الموت هذه عن سطح الأرض إلى الأبد.

وأرحب ببدء إنفاذ اتفاقية الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأناشد البلدان المانحة والبلدان الضحايا أن تدعم الأنشطة المتكاملة التي تنفذها الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك عن طريق التبرعات المالية.

غير أن هذا لا يكفي، فينبغي أن يكون درء النزاع هو الأولوية، وعلينا أن نهتم داخل منظماتنا أيضا بالجوانب المتعلقة بدرء المنازعات، كالإنذار المبكر وتوطيد حضور ملائم على الأرض للأمم المتحدة، وهي جوانب لا تسلط عليها الأضواء كثيرا.

ولن يكون لدرء المنازعات أي معنى إذا لم نضع في الوقت نفسه نهاية لحيازة الأسلحة بالنسبة لمن يسعون إلى حل مشاكلهم بالعنف. وكانت استجابة بلجيكا إيجابية لمبادرة الاتحاد الأوروبي لصياغة مدونة سلوك لمعاملات الأسلحة. كما أن بلدي من الدعاة الأقوياء إلى التطبيق العملي الفعال لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما أنه يدعم عدة مبادرات مصممة لسد الطريق أمام النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة. ويوفر مؤتمر بروكسل الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر، واشتراكنا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، مثالين آخرين على التزامنا الذي يمتد إلى جميع قطاعات نزع السلاح. وهل يمكن لنا غير ذلك حين ترى بعض البلدان أن من المفيد لها أن تستعرض خبرتها النووية بذلك المظهر المزعج؟

ومن المساهمات الهامة في التجديد الأخلاقي في العلاقات الدولية، اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بعد عمل كبير. ومن المؤسف حقا أن المسؤولين عن أفظع الجرائم، وخاصة الإبادة الجماعية، يمكن أن يفلتوا من العقاب. وقد وقعت بلجيكا مؤخرا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي تعترف بالعمل على إنشاء المحكمة بشكل فعال. كما أن بلدي سوف يواصل دعمه للمحكمتين الجنائيتين المخصصتين التابعتين للأمم المتحدة. وسوف تثير بعض البلدان الشكوك حول ذلك الإنجاز الهام. ومع هذا فهناك توازن قد وجد بين الأمن والعدل الدوليين. والمسألة الوحيدة المتبقية هي ما إذا كنا، نحن الذين نسمى الأمم المتحدة، مستعدين لإقرار قواعد ملزمة تكفل احترام أهم المبادئ الأساسية والمقبولة دوليا المتعلقة باحترام الإنسان

أود الآن أن أقول بضع كلمات حول الأمم المتحدة التي تشغل مكان المركز في كل هذه التفاعلات. إنني أقول لكم، ممثلي الأمم الـ ١٨٥ المرتبطة بالسعي إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة، إننا - جميعا - كثيرا جدا ما نسينا التزاماتنا الناشئة عن الميثاق. والآن، بعد أن أصبحنا متحررين من أغلال الحرب الباردة ومآزقها الایدولوجية، فإن الالتزام بتعزيز التماسك بين الدول وبالنهوض بالعدالة الاجتماعية، يعتبر، أكثر من أي وقت مضى، البند الحقيقي في جدول أعمالنا.

وفي هذا الصدد فإنني أؤيد الاقتراح بتكريس الجمعية الألفية لقضية مكافحة الفقر. فسوف تتحول الأنظار في معظم أنحاء العالم نحو الأمم المتحدة في ذلك الوقت. وسيكون الفشل ذريعا لو لم نتمكن في تلك المناسبة إلا من إحالة موضوع الفقر إلى اللجان المختلفة، لنريح ضمائرنا بعقد اجتماعات ذات أهمية وقتية. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن مكافحة الفقر تبدأ بصالح الحكم. ومن العناصر التي لا غنى عنها، اتباع الديمقراطية في السياسة ووجود آليات لتقاسم الحصائل.

ولمسألة أفريقي الوسطى أهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنسبة لأفريقيا. فبعد أن ارتفعت الآمال بالنسبة لما يريد البعض أن يسميه نهضة أفريقية سقطت القارة مرة أخرى فريسة للعنف الذي أصبح ذا طابع إثني بشكل خطير. ومرة أخرى فالضحايا الرئيسيون هم من بين أضعف الناس في هذا العالم.

أما الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى فهي تحد أخلاقي للأمم المتحدة. وهي تفرض علينا واجب التضامن. فلا بد لنا من أن نساعد أفريقيا على إيجاد الحلول، وعلى تنفيذها دون التدخل أو محاولة فرض الحلول. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع المنظمات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية، في إطلاق مبادرة لإعادة الحوار إلى المنطقة، واتخاذ التدابير لبناء الثقة. وأعتقد أن عقد مؤتمر للأمن والتعاون الإقليميين في منطقة البحيرات الكبرى - إذا رئي أن تلك هي عملية لا حدث فردي - يمكن أن يكون بمثابة وسيلة لاستقرار المنطقة، وبلدي على استعداد لدعم مبادرة من هذا القبيل.

ولقد أدى عدم الاستقرار السياسي والعنف الذي لم ينقطع والتحديات للدولة إلى تحركات سكانية واسعة النطاق. ففي أفريقيا الوسطى وكوسوفو وغيرها أرغمت مئات الألوف من الأسر على الفرار من أوطانها وأراضيها. وواجبنا المشترك هو مواصلة تقديم المساعدة للمنظمات الإنسانية في الجهود التي تبذلها كي تهب إلى نجدة هؤلاء اللاجئين وتمكنهم من العودة إلى أوطانهم. ومع ذلك يحدث أحيانا أنه عندما تغطي الطرق أو أراضي

مسبقاً. فامتياز حق النقض يصبح إسرافاً إذا استخدم ليضر بمصالح المجتمع الدولي ككل.

واقترح توافق الآراء الذي طرحته مجموعة الـ ١٠ ينطوي على مزايا عديدة، ويوفر مادة للتعلم في التفكير. فمما يبعث على القلق حقاً أن نرى أقلية من الدول الأعضاء تتجاهل تطور العلاقات الدولية على مدى السنوات الخمسين الماضية، وفي الوقت ذاته تدعي لنفسها دوراً قيادياً في صون السلم والأمن الدوليين. وتأجيل إصلاح مجلس الأمن يعد بمثابة اعتداء على مصداقيته.

إن الصحة المالية للمنظمة لم تتحسن كثيراً على مدار السنة الماضية. وتعتقد بلجيكا أن البلدان التي تراكمت متأخراتها تلحق الضرر بالمجتمع الدولي بأسره. وهذا الضرر يتجاوز مجرد الديون الناجمة عن هذا التأخير، لأن المنظمة تُحرم من الوسيلة التي تمكنها من الاضطلاع بولايتها على أكمل وجه. وهو، علاوة على ذلك يعرض عملية الإصلاح للخطر. وليس هناك ما يمكن أن يعوض عن الضرر الذي يلحق، نتيجة لذلك، بالتعاون الدولي والتقدم الاجتماعي. ولكن المسؤولية السياسية والأخلاقية لتلك الحكومات تتعرض هي أيضاً للخطر. ولا يمكن لأي أحد يتكلم من فوق هذه المنصة أن يدعي أنه يتمسك بالمثل العليا للأمم المتحدة دون أن يقبل الالتزامات المالية المترتبة على العضوية، وهي دفع الاشتراكات المالية بالكامل وفي الموعد المحدد.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحلى باليقظة إزاء التجاوزات التي تحدث في النظام الدولي. وهنا أيضاً يمكن لمنظمتنا أن تمثل ضمير العالم. فدورها الأعظم هو أن تساعد الدول الأعضاء على صوغ استجابات ملائمة لعملية العولمة التي تواجهها. وعليه، فإنني أنظر إلى جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بروح جادة ومفعمة بالأمل في آن واحد، وأتعهد بدعم بلادي الكامل للعمل الذي ينتظرنا في الأيام المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو معالي وزيرة خارجية فنلندا، السيدة تاريا هالونن، وأدعوها لإلقاء كلمتها.

السيدة هالونن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالتالي، أود أن أهنئ السيد أوبيرتي بكل حرارة على انتخابه لرئاسة هذه الدورة. وتتعهد فنلندا بكامل دعمها له في مهمته الشاقة.

والتعايش الدولي. ولا شك أن اعتماد قيود طوعية لتعزيز مدونة أخلاقية دولية سيعود بالفائدة على الدول ومواطنيها. وهذا هو فعلاً دور الدولة: أن تكفل حماية مواطنيها، عند الضرورة، من خلال القانون الدولي.

ولا أرى أن من العملي أن تعد مدونة أخلاقية عالمية دون العمل على حماية أبنائنا وتعليمهم. وبلجيكا التي تعمل مع البلدان الأخرى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة، تؤدي دوراً هاماً في إطار عدد من المبادرات. وأقترح أن تستند الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين إلى إنجازاتنا فيما يتعلق بتعيين معايير حماية الأطفال. فتشغيل الأطفال ضياع للإنسان - ضياع للفتيات والفتية الذين يتعرضون لذلك، وضياع للأجيال القادمة. ويجب أن تسلم قوى السوق في هذا المجال. وتشغيل الأطفال، شأنه شأن تجنيدهم، فضيحة أخلاقية يجب أن تعالج عن طريق وضع البدائل التي تتفق مع السياق الاجتماعي الثقافي على الصعيد المحلي.

ومن بين أولويات حكومتي مكافحة أبشع صور الاستغلال. فقد أزعجنا استخدام من يتاجرون بالأطفال لشبكة الإنترنت، وأزعجتنا شبكات الدعارة وجميع الأشكال الجديدة للجريمة التي أصبحت تهزأ بالأساليب التقليدية التي تدافع عن سيادة القانون. وهنا أيضاً لا حل غير التعاون الدولي. وأنا على استعداد أيضاً لأخذ زمام المبادرة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٩، بغية أن ننظم بالاشتراك مع اليونيسيف وجميع البلدان المعنية اجتماعاً في بلجيكا نستطيع جميعاً فيه أن نتبادل الخبرات فيما يتعلق بتشريعات كل منا.

ولن تؤتي الأفكار التي طرحتها أي ثمرة إذا لم تتعاون الدول الأعضاء بالكامل مع المنظمة. ومما يزيد الأمور سوءاً الإحجام عن تزويد الأمين العام بالموارد اللازمة لتحويل الأمم المتحدة إلى أداة فعالة. فالأمين العام يستحق كامل دعمنا في جهوده الإصلاحية. ومجلس الأمن ضرورة حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين. وإصلاحه من الأمور التي تشغلنا جميعاً. وأملني أن يتحقق في القريب العاجل اتفاق على توسيع متوازن للمجلس. ولقد كان العمل الذي تم في العام الماضي مخيياً للأمال أحياناً، بسبب المقاومة العنيدة من بعض البلدان. وبلجيكا تنتمي إلى أغلبية الدول التي تطالب بتعزيز لسلطة المجلس. وحدد بلدي موقفه بوضوح: فنحن نود زيادة متكافئة في عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، ونريد تحسين التمثيل بالنسبة للأقاليم المختلفة، ووضع حدود ذاتية على استخدام حق النقض في ظروف محددة ينص عليها

يطالبون بها، متساوون، بغض النظر عن جنسيتهم أو هويتهم الثقافية.

وهذا العام يجري التعريف بحقوق الإنسان على نحو أفضل ونطاق أوسع، لأنه ما زال هناك نساء ورجال وأطفال لا يدركون حقوقهم حتى الآن. ومع ذلك، فإن وعي الإنسان بحقوقه هو أساس سيادة القانون والديمقراطية والحكم السليم والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وإثارة الوعي هي مفتاح التوصل الى نتائج ملموسة في ميدان حقوق الإنسان.

إن المحكمة الجنائية ستصبح آلية فعالة لمحاكمة مجرمي الحرب، كما ستصبح رادعا قويا ضد جرائم إبادة الشعوب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن الضروري بوجه خاص أن تضمن المحكمة أيضا أن الأفراد المسؤولين عن ارتكاب فظائع في سياق النزاعات الداخلية سيقدّمون للعدالة.

ومن الضروري إدراج أحكام خاصة من أجل حماية النساء والأطفال في تعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفي أجزاء أخرى من النظام الأساسي. وينبغي للمحكمة الجنائية أن تضع ذلك بعين الاعتبار في عملها اليومي. وكما تدل التجربة المستقاة من المحكمتين المخصصتين، ثمة حاجة لخبرة خاصة لذلك الغرض.

وفي هذا الصدد، اسمحوالي أن أركز على أن فنلندا تؤيد أيضا بشدة وضع الصيغة النهائية لبروتوكول اختياري بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة على أساس أن عمر الطفل يمتد إلى ١٨ سنة. إن المعاناة التي تسببها النزاعات للأطفال أمر لا يمكن احتماله. وقد حان الوقت للعمل.

وقد ذكرنا مرة أخرى بأن الإرهاب يشكل خطرا متصاعدا على البشر والأمن على الصعيدين الداخلي والدولي وعلى عمل المؤسسات الديمقراطية. وفي إطار الأمم المتحدة، أنجزت أعمال هامة في مجال مكافحة الإرهاب. ولن يتسنى الوصول إلى رد مستدام على الإرهاب إلا عن طريق بذل جهود مكثفة داخل الأمم المتحدة وتحسين التعاون في مجال العمليات بين الدول. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن الكفاح ضد الإرهاب ينبغي أن ينفذ وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتدعو فنلندا إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقمع الإرهاب وتنفيذها تنفيذا كاملا وإلى وضع الصيغة النهائية لاتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي وإلى الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

وتعرب فنلندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به زميلي النمساوي، السيد ولمفانغ شوسيل، باسم الاتحاد الأوروبي.

وكما ذكر في بيانات أخرى، أصبحت العولمة واحدة من أكثر الألفاظ شيوعا في عصرنا. وينبغي لنا جميعا أن نكون مستعدين للإسهام في حوار دولي بناء يستهدف تحسين الاستجابات العالمية المشتركة لمختلف التحديات المنبثقة من العولمة.

ولكننا أيضا قطعنا أشواطا بعيدة. فقد عقدت الأمم المتحدة في التسعينات مؤتمرات عالمية للنهوض بالتنمية في ميادين حقوق الإنسان، والتنمية البيئية المستدامة، والسياسات السكانية، والتنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، والأمن الغذائي، والمستوطنات البشرية، وحقوق الطفل.

ولقد حددت هذه المؤتمرات خطط أعمال عالمية طموحة التزمت بها الحكومات. وهذه الالتزامات تشكل خريطة الطريق التي تهتدي بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد، ومنظومة الأمم المتحدة أيضا. ويبقى السؤال مطروحا: هل بوسع الأمم المتحدة أن تؤدي دورها؟ هل نريد لمنظمتنا، نحن الدول الأعضاء، أن تكون قادرة على أداء مهمتها؟ وهل نجعل الوفاء بالتزاماتنا هذه مسؤوليتنا الخاصة؟ عندئذ، وعندئذ فقط، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورها.

وهل نحن أيضا قادرين على أن نرى شركاء طبيين؟ فالدول الأعضاء الديمقراطية والمواطنون القادرون الأحرار ومنظماتهم كلهم يشكلون أساسا جيدا لشبكة أمان دولية في عالم سمته العولمة.

لقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا يزال، هو الأساس لتطوير حقوق الإنسان. وعلينا أن نحتفل بالإعلان في الأنشطة اليومية التي تباشرها حكوماتنا ومؤسساتنا الدولية العامة. وقد أكد الأمين العام كوفي عنان أن حقوق الإنسان هي أساس التنمية البشرية المستدامة، وأساس قدرة أي مجتمع على البقاء. وأنا أتفق معه في كلماته، وأؤيد هدفه، وهو دمج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ولا بد من تأمين موارد كافية لهذه العملية.

إن الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان ينبغي أن تكون مسألة لا يرقى إليها أي شك. فجميع النساء والرجال والأطفال، سواء من يتمتعون بتلك الحقوق أو الذين

فنلندا الدول الأعضاء إلى توفير التمويل لهذا الغرض.

وتتزايد الهجمات على أفراد الأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني. ولا بد من عكس هذا الاتجاه. ويتعين على الأطراف في أي نزاع أن يحترموا القانون الإنساني الدولي.

إن لدينا جدول الأعمال العالمي، والالتزامات قائمة. ومن أجل التنفيذ نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية. ولا بد من تنفيذ مجموعة مقترحات الأمين العام المتكاملة من أجل الإصلاح دون تأخير. وينبغي تنفيذ مقترحات الإصلاح في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وقد حان الوقت أيضا للدخول في مفاوضات حقيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية. ويجب لعملية الإصلاح أن تؤدي إلى تعزيز الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها.

إن فنلندا تُقدّر الإصلاحات التي ينفذها الأمين العام كوفي عنان. ونقدر أيما تقدير قيادته على رأس هذه المنظمة، ونظل ندعم ما يبذله من جهود. ويجب على الدول الأعضاء أن توفر للأمم المتحدة وسائل كافية. ولا بد لها من الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة، على الوجه الكامل، وفي حينها، وبدون شروط. إذ بدون أساس مالي سليم فإن جهود إصلاح الأمم المتحدة ذاتها سيكون مآلها إلى الفشل.

كذلك تدعو فنلندا إلى تعاون وتنسيق أفضل للأنشطة الإنمائية داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على حد سواء. ويقتضي تنفيذ جدول الأعمال العالمي على نحو كفاء أن تتخذ مختلف الجهات الفاعلة في ميدان التنمية نهجا أكثر اتساقا.

ولمشكلات اليوم العالمية والإقليمية والمحلية أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وأية مشكلة واسعة النطاق من المشاكل ذات الطابع الإنمائي أو الإيكولوجي أو الإنساني قد تتحول إلى نزاع مسلح. ويستدعي تداخل المشاكل استجابات متكاملة. ولدينا أمثلة جيدة على النهج المتكاملة في أفريقيا الجنوبية، وكذلك في غواتيمالا والسلفادور. وتشمل اتفاقات السلام وجدول الأعمال التنفيذية اتفاقات بشأن حقوق الإنسان والهوية وحقوق السكان الأصليين وجوانب اجتماعية واقتصادية وتعزيز سلطة المجتمع المدني، فضلا عن تحديد دور القوات المسلحة. كذلك فإن الإصلاحات الدستورية والأنظمة الانتخابية هي من الأمور الأساسية، شأنها شأن رصد عمل المحاكم بوصف ذلك من المستلزمات الأساسية لإصلاح

وثمة سبيل آخر لتأمين قريتنا العالمية يتمثل في مواصلة جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعتبر التفجيرات التجريبية النووية التي أجرتها الهند وباكستان تحديا لجهود المجتمع الدولي الجارية. وقد أعلنت فنلندا عن أسفها لتلك الأعمال. والآن من الضروري الحيلولة دون حدوث سباق تسلح نووي في جنوب آسيا. وندعو الهند وباكستان إلى تأكيد وعودهما بعدم إجراء المزيد من التجارب بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن تلك المعاهدة تظل تمثل ركنا صلبا وديناميا في النظام الأمني العالمي. وهي تخدم مصالح جميع الدول.

وترحب فنلندا بالاتفاق على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية. إن وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية سيكون في صالح نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء.

إن جهود نزع السلاح تهتم على نحو مطرد بالأسلحة التقليدية. وفنلندا مسرورة سرورا بالغا لهذا التطور. ففي مناطق نزاع متعددة يهدد تراكم الأسلحة بقاء الأمم نفسها. ورحب بدخول اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد حيز النفاذ عقب التوقيع الأربعين عليها الأسبوع الماضي.

ومسألة الأسلحة الصغيرة مشكلة معقدة. فالأسلحة الصغيرة، نظرا لتيسر الحصول عليها وسهولة استعمالها، تمثل أدوات العنف الرئيسية في نزاعات اليوم. وينبغي لمجتمع العالم أن يستجيب لمشكلة الأسلحة الصغيرة عن طريق تعزيز التعاون عالميا وإقليميا على حد سواء. وينبغي للدول الأعضاء أن تحد من صادرات الأسلحة الصغيرة وعمليات النقل الأخرى لها. إلا أن ذلك ليس أمرا كافيا، إذ ينبغي اتخاذ نهج متكامل ينطوي على تدابير تعالج أمن المجتمعات وتنميتها على حد سواء. وتؤيد فنلندا إيلاء دور رئيسي للأمم المتحدة في مسألة الأسلحة الصغيرة. ونحن نتطلع قدما للتوصيات التي سيصدرها فريق الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة في السنة المقبلة.

وفي يوم افتتاح هذه الدورة أعربت الوفود عن الإشادة بالنساء والرجال الذين خدموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الخمسين عاما الماضية. وللمنظمة دور فريد في مجال حفظ السلام. وتكرر فنلندا الإعراب عن تأييدها لهذه الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة في توطيد الأمن العالمي المشترك وعن التزامها بها. فالعالم بحاجة إلى قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام. ولا بد لنا من تعزيز قدرة المنظمة في هذين المجالين. وتدعو

ويتعهد وفد بلادي لأمين عام منظماتنا، السيد كوفي عنان، بتقديم كامل دعمه للجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل توفير قيادة فعالة وتقديم أفكار عملية ونحن نحاول أن نجد حلولاً عملية للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع العالمي. إن تقريره السنوي والبيان الهام الذي أدلى به أمس كانا مبعث إلهام وطمأنينة. وإنني أهنئه على رؤياه ومبادراته.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن عامين يفصلاننا عن الألفية الجديدة، وما زلنا، منذ بعض الوقت، نتصدى جميعاً لبعض تلك التحديات الماثلة أمامنا، ولكيفية تمكين الأمم المتحدة من تحويل نفسها لتستجيب بفعالية أشد لاحتياجات وتطلعات أعضائها في القرن الحادي والعشرين. ولقد أنجز جزئياً العمل الأولي لتنشيط الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية. وإصلاح الأمم المتحدة عملية متواصلة، وناميبيا تعتقد أنه يمكننا أن نستخلص درساً هاماً مما تحقق حتى الآن، فليست هناك حلول سهلة، ولكن ينبغي أيضاً عدم إطالة أمد المفاوضات إلى ما لا نهاية. وإدارة الاقتصاد العالمي ذات أولوية عليا. ويجب التخفيف من حدة التفاوتات الاقتصادية ومن الأعمال الاجتماعية التي تنتظر الإنجاز في مجتمعاتنا.

إن موقف أفريقيا من توسيع مجلس الأمن معروف. فهو يتضمن مقعدين دائمين في المجلس، ومقاعد إضافية غير دائمة. وتدعو ناميبيا أيضاً إلى إزالة حق النقض. لقد طالبنا بذلك من قبل، وأنا أكرر تلك الدعوة اليوم، حيث أن حق النقض يقضي على جوهر فكرة إصلاح الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

واسمحوا لي أيضاً أن أقول هنا إننا إذ نأخذ في الاعتبار مقاصد الأمم المتحدة كما تنص عليها المادة ١ من الميثاق، فمن الأهمية بمكان أيضاً أن نتخذ تدابير فعالة وجماعية من أجل تمويل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تحث ناميبيا جميع الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد، وأن تدفع المبلغ المتأخر عليها بغية تمكين الأمين العام من تنفيذ قرارات الجمعية العامة بالكامل، بل وقرارات مجلس الأمن أيضاً.

وأود أن أقول بضع كلمات عن السلام والتنمية. ففي عام ١٩٩٥، أكد من جديد جميع زعماء العالم الذين اجتمعوا في نيويورك احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وبمختلف لغاتهم وبصوت واحد، التزامهم المشترك بأسمى فضائل الكرامة الإنسانية، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة والأزدهار للجميع. وبعد ثلاث سنوات، يبدو وكأن الأمر ظل كما كان عليه في كل مكان. فما يتعين القيام به هو مزيد من العمل في

النظم القضائية. وأيضاً نرى الأهمية التي تكتسيها سلامة الحكم.

ولا بد لنا من تأمين مستقبل الأمم المتحدة، ليس فقط من الناحية المالية وإنما من ناحية الدعم السياسي أيضاً. وهنا من الممكن أن تستفيد الحكومات والمنظمة من الاهتمام العام بالأمم المتحدة. ونحن نعلق آمالاً عراضاً على جمعية الألفية ودور المجتمع المدني ومشاركته في محفل الألفية. ويمكن للمحفل أن يوفر لنا التوجيه من جميع قطاعات مجتمعاتنا بشأن كيفية استمرارنا في عملنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية ناميبيا السيد ثيو - بن غورييراب.

السيد غورييراب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أدلي ببياني، اسمحوا لي أن أعرب باسم بلادي عن مؤاساتنا القلبية للحكومات والشعوب الكاريبية التي وقعت ضحية للإعصار المدمر جورج. ويحدوني الأمل في أن نؤاسيها جميعاً، نحن في المجتمع الدولي، وأن نقدم إليها المساعدة الإنسانية بالسرعة المطلوبة.

واسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في تهنئة السيد أوبرتي على انتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ويسر ناميبيا أن تقدم إليه كامل دعمنا له وتعاوننا معه خلال فترة ولايته. إن بلدنا - أوروغواي وناميبيا - عملاً معاً عن قرب وثيق ومع بلدان صديقة أخرى في تحقيق المبادرة الأفريقية - الأمريكية اللاتينية، وهي فكرة جديدة ضرورية وحسنة التوقيت ترمي إلى تجسيد حاجة مشتركة لقيام تفاعل أكبر بين قارتينا المتجاورتين. وإنني أتمنى له كل النجاح.

واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفه، السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا السابق، الذي ترأس بجدارة كبيرة أعمال الجمعية العامة خلال فترة اتخذت المنظمة فيها خطوات جريئة نحو تحقيق تحول مؤسسي وفي مختلف الميادين الاجتماعية والتقنية. وهو لم يبرهن عن صفات قيادية ومهارات دبلوماسية فحسب، بل وأيضاً، والأهم من ذلك، سعى إلى تعزيز الدور الهام للجمعية العامة نفسها في السياق الأوسع لصون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما الحفاظ على أمن الإنسان. وبالنسبة للبلدان الصغيرة والبلدان النامية مثل ناميبيا، فإن الجمعية العامة هي المكان الذي تحيا فيه الديمقراطية، بوصفها أكبر برلمان في العالم.

أما العولمة فقد وجدت لكي تبقى. ونحن نرحب بها. إلا أنها ليست في حد ذاتها تريبا قافا يضمن الحقوق الاقتصادية للشعوب في أوطانها أو قيام نظام عالمي عادل، يستند إلى التعاون والإنصاف. فالعولمة يجب أن تكون الأمر الذي يهمننا بصورة مشتركة كأعضاء في الأسرة الإنسانية. فعندما ينعم أحد فروع الأسرة بالرخاء، ينبغي أن يعم الرخاء بقية الفروع. أما الحكم على أحد فروع الأسرة بالعيش في حالة تهميش دائمة فسيكون حكما قاسيا وغير إنساني.

إن العبء الثقيل للديون الخارجية يعمل على نضوب موارد وقدرات الدول الفقيرة، ولا سيما تلك التي تقع في أفريقيا. ولا يمكن الاكتفاء بإعادة تنظيم الدين. فالغناء الدين هو الأفضل والأكثر إنسانية، في ظل الظروف الراهنة. وقد قام بعض كبار الدائنين الغربيين بإلغاء الدين، وينبغي للآخرين أن يقتفوا أثرهم. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تعيد النظر في إصرارها على الشروط المستنزفة من حيث تدفقات رأس المال الرسمية والتخفيف من عبء الدين لصالح توفير المساعدة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي والإنتاجية، فذلك الذي يساعد على استئصال الفقر في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فمن المأمول أن الاجتماع الأخير الذي عقد في نيويورك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيبشر بحدوث أمور جديدة وأفضل.

ويجب على مجموعة الـ ٧٧، وهي فرقة العمل للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وعلى العديد من أصدقائنا، أن تواصل العمل بكبد للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل المنبثق عن جدول أعمال القرن ٢١ بكامله. فلنكني يتم الاضطلاع بنجاح بعملية العولمة وتحرير الأسواق سعيا وراء تحقيق مَثُلنا المشتركة في إشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن البشري، ينبغي أن يكون الحوار بين الشمال والجنوب منفتحا وبناء لصالح إقامة شراكة "ذكية" خالية من المواجهة والابتزاز.

وفي مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في ١٩٩٨، في غراند باي، في موريشيوس، يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر، أيد الزعماء الأفارقة الإقليميون مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسة العامة من شأنها أن تسهل الإنجاز السريع لتحويل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جماعة إنمائية ديناميكية. وسيضطلع بهذه العملية على أساس استعراض وترشيد برنامج العمل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأكد مؤتمر القمة مجددا على العمل الجاري بشأن التنسيق بين القطاعات من جانب الدول الأعضاء لضمان تكامل القطاعات وزيادة الاندماج الإقليمي والإنتاجية. وحث المؤتمر الدول الأعضاء على

ميادين القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين، فضلا عن نقل التكنولوجيا والموارد من أجل التنمية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.

وحيثما يسود في هذا العالم، عالمنا الواحد، التفاوت الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والنزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور البيئي، فإنه لا يمكن تحقيق وجود إنساني في كرامة، وإنتاجية ذات أهمية لاستمرار الحياة والحضارة، ولا فتوحات علمية أو تكنولوجية متجددة تكون في خدمة هذا الجيل والأجيال المقبلة.

ويبدو الآن أن مواضيع الساعة لعالم اليوم: وهي الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم السديد والعولمة، لم تعد في صدارة جدول الأعمال العالمي. ويبدو أن ثمة أولويات أخرى تحظى دوما باهتمام أكبر. ويتزايد تحويل الموارد الضرورية جدا للتنمية نحو تحقيق فوائد أكبر للمشاريع العسكرية/الصناعية للدول الغنية والقوية. وتكون النتيجة المزيد من إفقار دول وشعوب العالم الثالث.

ولحسن الحظ، انضم إلينا مدافعان بارزان في قضية إنسانية نبيلة هما: داني غلوفر، الممثل والناشط الأفريقي الأمريكي، ونادين غوردمر، مواطنة جنوب أفريقيا الفائزة بجائزة نوبل، حيث سيعملان بصورة مشتركة ومنفردة، على تبيان محنة الجماهير المنسية في العالم الثالث، بوصفهما سفيري الخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكلاهما صديقان شخصيان لي، وأهنئهما وأرحب بهما بين ظهرائنا من كل قلبي. لقد قال أحد زعماء العالم الثالث إننا:

"نعيش في غابة دولية. فليس هناك أي قانون أو نظام في العلاقات الدولية. وهناك القليل جدا من العدالة. فالكبار والأقوياء يحكمون في كل مكان. وما على الضعفاء والفقراء إلا التحلي بالصبر".

وإنه لمن الصعب تنفيذ هذا القول.

وفيما يتعلق بمسائل التجارة المتعددة الأطراف التي تشغل بال البلدان النامية، ثمة ضرورة ملحة لأن نضع جدول أعمال محدد وبناء لبلدان الجنوب. يجب على البلدان النامية أن تطور موقفا مشتركا، مثلا، بشأن ما إذا كان ينبغي البدء بجولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أو أن النهج القطاعي هو المفضل. وهذان هما الشاغلان المشتركان لنا، ويجب على مجموعة الـ ٧٧ أن تبرزهما في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وكذلك في الحوار بين الشمال والجنوب.

وناميبيا تؤيد هذا النهج، ولا تؤيد سياسات المواجهة ونقض العقود.

وفي منطقتنا دون الإقليمية نفسها، أي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تطورت بعض الصراعات القديمة من سيئ إلى أسوأ، واندلعت صراعات جديدة. ففي أنغولا أدى تجدد الهجمات العسكرية والتحدي من جانب السيد سافمبي واتحاد يونيتا لمطالب الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي، إلى إخراج عملية السلام من مسارها، والتأخير في إكمال تنفيذ الجوانب المتبقية من بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤. وكان رد فعل مجلس الأمن على عدم امتثال اتحاد يونيتا للجزاءات المفروضة عليه قويا، وطالب مرة أخرى بالتنفيذ السريع والكامل لبروتوكول لوساكا.

وعلاوة على ذلك كان اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية، الذي انعقد في أوغادوغو، عنيضا بالمثل في إدانته للسيد سافمبي واتحاد يونيتا بسبب الاستمرار في الأساليب التعويقية والعنف السياسي ضد الأنغوليين الأبرياء والمواطنين الأمنيين في الدول المجاورة، بما فيها بلدي، ناميبيا. كما قرر اجتماع قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي اختتم مؤخرا، في جملة أمور، أنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال السيد سافمبي واتحاد يونيتا للقرارات التي اتخذها رؤساء الدول عن طريق الجماعة الإنمائية ومنظمة الوحدة الأفريقية ولقرارات الأمم المتحدة.

ودعا اجتماع القمة أيضا المجتمع الدولي، لا سيما البلدان والزعماء الذين لديهم نفوذ على السيد سافمبي، إلى إقناع حركة التمرد بالعودة إلى الالتزام بطريق السلم وإعادة البناء في أنغولا على وجه الاستعجال.

وعلى صعيد آخر، تقف مملكة ليسوتو مرة أخرى على حافة الاضطراب الخطير والفوضى الاجتماعية، لا لسبب إلا لأن بعض السياسيين الذين هزموا في الانتخابات العامة الأخيرة أخذوا القانون في أيديهم. وقد أصبحت الحالة خطيرة، ويحاول زعماءنا الإقليميون بصورة عاجلة وجماعية حلها على نحو سلمي.

وعلاوة على ذلك، فإن رجالا مضللين آخرين، يدفعهم طموح أعمى ورغبة في المواجهة بلا مبرر، دفعوا بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حرب مدمرة أدت إلى القتال بين دول أفريقية على أرض المعركة في ذلك البلد الشقيق. وقد انضمت ناميبيا إلى بقية الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تلبية النداء العاجل الذي وجهه الرئيس لوران كابيلا وحكومته

التعجيل بالتصديق على بروتوكول التجارة كمسألة ذات أولوية قصوى مما يفسح المجال أمام بروز فرص أكبر للتعاون الاقتصادي الإقليمي والتجارة فيما بينها.

ويضاف إلى هذه التدابير التي اتخذت فعلا أو التي يتوخى اتخاذها التأكيد بقوة من جديد على أن جميع السياسات والأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يجب تنفيذها انطلاقا من أهداف ومقاصد الجماعة الاقتصادية. والخطوة الأولى الهامة التي اتخذت في هذا الاتجاه تمثلت في التوقيع في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، في أديس أبابا على البروتوكول المتعلق بالعلاقة بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالنسبة لسنة ١٩٩٩، حدد مؤتمر القمة موضوعا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهو "الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الألفية المقبلة: تحديات وفرص تكنولوجيا المعلومات". تلك هي الرؤيا التي تسعى إلى التهوض بتمكين الشعب اجتماعيا واقتصاديا. فالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأت في أفريقيا يجب أن تتابع مسارها وأن تؤدي إلى النتائج التي يريدها شعبنا.

وفيما يتصل بالنزاعات الإقليمية، فالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أشار متكلمون آخرون، تهدده باستمرار النزاعات الجارية والنزاعات الإقليمية الجديدة.

وفي الآونة الأخيرة تكاثرت أعمال الإرهاب الخسيسة وأعمال الرد العشوائي. ففي أوروبا لا تزال المواجهات الدامية والمعاناة الإنسانية مستمرة في البوسنة وألبانيا وكوسوفو. وإن الوضع السياسي والعسكري والنووي المتفجر في غرب وجنوب آسيا يتطور بسرعة إلى حالة حرب غير معلنة، واحتمال زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة. ونحن نرحب بالاجتماعات المباشرة والرفيعة المستوى التي تجري حاليا بين بعض الزعماء من تلك المنطقة.

ومن دواعي الأسف أن حالة خطيرة من الجمود والتراجعات والمراوغة ظهرت في الشرق الأوسط، بحيث وصلت عملية السلام الآن من الناحية العملية إلى طريق مسدود ومنحدر. ولا يمكن أن تعيش إسرائيل في سلام إذا لم تلتزم التزاما دقيقا بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي وافق عليه الجميع وإذا لم يطبق هذا المبدأ دون تأخير. ولا يمكن التضحية بحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، بسبب الإصرار المتعنن على الناحية الأمنية. وإن الاتفاق المبكر على سلام عادل وشامل ودائم للشرق الأوسط بأسره يمثل الضمان المجدي والوحيد للسلام والاستقرار والأمن والتعاون بما يخدم على أفضل وجه مصالح الجميع.

إن قضية الشعب الفلسطيني المشروعة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقضية تمتعه الكامل بحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة، لا يمكن أن تنتهي بإنشاء سلطة لا تعدو أن تكون آلية مرحلية. والهدف الذي تدعّمه الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وتدعّمه قطعاً نحن الناميبين، يتمثل في إقامة الدولة الحرة كما توخاها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإذني أورد هذا لأعلن عن موقفنا المعروف جيداً بشأن القضية الفلسطينية.

وتتعرض قبرص الدولة الزميلة العضو في الأمم المتحدة والكمونولث، إلى الاضطهاد من جانب دولة مجاورة أكبر وأقوى منها، تطيل بصورة مفتتحة أمد التقسيم غير القانوني لتلك الدولة الجزرية المسالمة. وناميبيا على علم بالمبادرات المتكررة التي تقدم بها الأمين العام بغية الخروج من المأزق؛ ولكن جهوده لم تكفل بالنجاح حتى الآن. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع العالمي ألا ينسوا قبرص وشعبها النبيل.

أخيراً، هناك بصيص من الأمل فيما يتعلق بحل مسألة الصحراء الغربية. ففي أعقاب اتفاقات هيوستون، التي قام بدور الوساطة فيها السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، يوجد الآن بين الأطراف المعنية اتفاق على إجراء استفتاء حر ونزيه في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وناميبيا إذ تضع هذا في الاعتبار، تحث منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على أن تكفلاً احترام الالتزام بالموعد النهائي وإعطاء الشعب فرصة حقيقية فيما يتعلق بمستقبله. وبهذه الطريقة ستحل القضية الاستعمارية الأخيرة في أفريقيا في النهاية، وستعود المملكة المغربية إلى حظيرة منظمة الوحدة الأفريقية التي تفخر بأنها من مؤسسيها. وسيكون هذا يوماً سعيداً لكل الأفارقة.

الآن، بعد وضع مسألة تيمور الشرقية في مقدمة جدول الأعمال، تعرب ناميبيا عن تأييدها التام لآخر الخطوات التي اتخذها الأمين العام لإيجاد حل عادل ودائم، بالتعاون مع إندونيسيا والبرتغال وسكان تيمور الشرقية.

يبدو أننا تسرعنا في الترحيب بما اعتقدنا أنه أخبار طيبة تتعلق بتسوية سلمية لمسألة لوكيربي بتطبيق القانون، فقد طمست الأخبار الطيبة فجأة أخبار سيئة أو سوء تفاهم يلزم تبديده بعناية بروح أخذ وعطاء بين الأطراف الرئيسية. ومن الواضح أن هناك أموراً قانونية وفنية جادة تتطلب المزيد من المشاورات والإيضاحات بين ليبيا، من ناحية، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، من ناحية أخرى. وموقف أفريقيا العقلاني البناء بشأن

الشرعية، من أجل هدف واحد يتمثل في منع انهيار جهاز الدولة وانتهاك سيادة وسلامة أراضي دولة زميلة في الجماعة الإنمائية من جانب الجيوش الغازية والمتواطئين معها.

وقد أعرب اجتماع القمة الأخير للجماعة الإنمائية عن موقفه إزاء الحالة، ومن المهم أن اقتبس بضع فقرات مما قاله، وهي كما يلي:

"أعربت القمة عن أسفها العميق إزاء اندلاع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نتيجة لمحاولات المتمردين وحلفائهم إزالة حكومة الرئيس كابيلا بالقوة.

"ورحبت القمة بمبادرات الجماعة الإنمائية والدول الأعضاء فيها، الرامية إلى المساعدة في استعادة السلم والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بمبادرات شلالات فيكتوريا وبريتوريا. وفي هذا الصدد، أعادت القمة تأكيد دعوتها إلى الوقف الفوري للقتال، وأشادت بحكومات أنغولا وناميبيا وزمبابوي على إرسالها السريع لقوات تساعد حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في إحباط المحاولة غير المشروعة من جانب المتمردين وحلفائهم للاستيلاء على العاصمة، كينشاسا، وغيرها من المواقع الاستراتيجية. وأكدت القمة على ضرورة التزاجميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالانتقال المنظم والسلمي إلى نظام الديمقراطية التعددية، وفي المقام الأول عن طريق المشاورات البناءة والمفاوضات التي تشمل جميع الشركاء."

إننا، بوصفنا مقاتلين من أجل الحرية، لم نعتد أبداً على الانتماء العرقي لإحراز النصر على المستعمر، ولا يمكن أن نقبل اليوم مطلقاً أية فكرة للهيمنة الإقليمية تقوم على أساس الانتماء العرقي والميول القائمة على أساس نظرية التفوق العرقي النازية من أي جهة كانت. وإن الوحدة والتعاون الأفريقيين ينبغي أن يقوموا على روح حقيقية للتضامن والمشاركة، وليس على التخريب والتفرقة.

ثمة بعض المسائل المعلقة التي أود أن أتطرق إليها الآن بصورة موجزة.

لا تزال على جدول أعمالنا أعمال لم يكتمل إنجازها بعد، منها، على سبيل المثال، تصفية الاستعمار، وحل النزاعات، وحفظ السلام.

لقد أعلنت ترشيحي - بتأييد نشط من حكومتي - لرئاسة الدورة العادية الرابعة والخمسين للجمعية العامة في ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، يسرني غاية السرور أن أعلن من هذا المنبر العظيم أن جمعية رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية أيدوا ترشيحي في حزيران/يونيه من هذا العام، في أوغادوغو، ببوركيينا فاصو، بصفتي المرشح الأفريقي الوحيد لهذا المنصب. وأنا واثق بأن بوسعي أن أعتد على جميع الدول الأعضاء من المناطق الأخرى للإدلاء بأصواتهم تأييدا لترشيحي عندما يحين الوقت. وبقيامكم بهذا، ستجعلونني بالغ السعادة. لكن الأكثر من ذلك أنكم ستؤيدون بشكل جماعي رغبة القارة الأفريقية الجماعية.

أخيرا، وفي هذا السياق، أؤيد المشاعر التي أعرب عنها أميننا العام فيما يخص جعل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ "جمعية الألفية". لكنني أعتقد أن الاستعدادات يجب أن تبدأ خلال الدورة الرابعة والخمسين، وأفريقيا مستعدة لقيادة الطريق إلى القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق، معالي السيد ليوناردو سانتوس سيماو.

السيد سماو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التهنئة الخالصة للسيد اوبيرتي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. والواقع إن انتخابه اعتراف بصفاته الممتازة كدبلوماسي محنك ملتزم بأهداف السلم. ويحضرني هنا الدور الرائع الذي اضطلعت به اوروغواي في مساعدة موزامبيق في توطيد السلم والاستقرار. وأود بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومتي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا المخلص للشبان الذين فقدوا أرواحهم في السعي إلى السلام في بلدي.

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بالطريقة الممتازة التي اضطلع بها سلفه السيد هينادي اودوفينكو بمهامه في رئاسة الجمعية العامة في الدورة السابقة.

أود أيضا أن أشيد بالأمين العام لتفانية المستمر لقضية السلم والتنمية في العالم. إن مبادراته الأخيرة في هذا المجال تستحق الدعم الكامل من حكومتي، ونحن نتطلع قدما لمواصلة العمل معه عن كثب.

هذه المسألة أعيد تأكيده في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في أوغادوغو، ببوركيينا فاصو. وفي هذا الصدد، ينفذ الزعماء الأفارقة القرارات التي اتخذت هناك. ومن بينها نداء مجدد موجه إلى مجلس الأمن برفع الجزاءات العقابية العتيقة عن ليبيا التي فرضت منذ سنوات عديدة. إن معاناة الناس الأبرياء ينبغي أن تنتهي.

في الختام، اسمحوا لي بأن أشاطركم أفكارا شخصية قليلة. لقد أشار الرئيس مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، في خطابه الوداعي أمام الجمعية العامة، إلى الصلة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا، وأثار بعض ذكريات الماضي الذي بدأ في ١٩٤٦. وتلك الذكريات تشمل بلدي أيضا، ناميبيا، وهي مستعمرة سابقة لجنوب أفريقيا أيام الفصل العنصري، وإقليم تحملت الأمم المتحدة تجاهه مسؤولية قانونية مباشرة لمدة ٢٤ عاما، من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٠. وتلك الصلة الخاصة انتهت في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٠، يوم استقلالنا المجيد. لكن العلاقة الطويلة الأمد بين أسرة الأمم المتحدة والشعب الناميبي مستمرة دون هوادة.

خلال السنوات الماضية التي تزيد على ٢٦ سنة التي شاركت فيها بحماس في الأنشطة السياسية والدبلوماسية، اعتبرت الأمم المتحدة دارا لي. وقد سبرت بأشكال مختلفة أغوار هذا الصرح العظيم للأخوة الإنسانية والتحرر والمساواة والعدالة. وتلقيت تأييد وتشجيع وتضامن العديد من الناصحين والأصدقاء من شتى أنحاء العالم. لقد أسهموا إسهاما كبيرا في تشكيل شخصيتي ونضوجي.

أكملت دراستي قبل نيلبي شهادة البكالوريوس وبعده في هذا البلد في ظل زمالة قدمتها الأمم المتحدة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر - أي يوم الجمعة المقبل - سألتقى جائزة من الاتحاد العالمي للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة وذلك - كما يقولون لي:

"لإسهام البارز في النهوض بحقوق الإنسان والسلم والتنمية، وبخاصة في سياق تعزيز بناء الأمة في ناميبيا، وللدور الذي لا يزال من الممكن أن تقوم به أنشطة الأمم المتحدة للتدريب وأنشطة التعاون الاقتصادي والفني الأخرى".

إنني متأثر تأثرا عميقا بهذه اللوحة الكريمة، وأشعر بامتنان عظيم. وهذه هي نتيجة شراكتي مع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة وأيضا مع الأصدقاء في أنحاء العالم.

المتعددة الأطراف؛ ومبادرة ليوميو للتنمية الفضائية التي تضم موزامبيق وسوازيلندا وجنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية لا تزال تواجه مشاكل حادة لا بد من حلها حتى تحقق البلاد الاستقرار المطلوب. ومما لا شك فيه أن عبء الدين ما زال أكبر عقبة في طريق التنمية الوطنية.

وترحب حكومتي بالقرار الذي اتخذته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل من هذا العام بشأن استحقاق موزامبيق لتخفيف عبء الدين وذلك في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إننا نعتبر هذه المبادرة اعترافاً من المجتمع الدولي بالالتزام حكومتي المستمر بالاضطلاع بإصلاحات سياسية واقتصادية سليمة، كما أنه اعتراف بالمعاناة التي تحملها شعبنا خلال كل هذه السنوات من تنفيذ تلك التدابير.

ولئن كانت هذه المبادرة خطوة هامة في الاتجاه السليم إلا أنها ليست في شكلها الحالي حلاً نهائياً لمشكلة الدين. فالمساعدة من جانب المجتمع الدولي، ومن مجتمع الدائنين على وجه خاص لا تزال مطلوبة. ونريد أن نضمن أن هذه التطورات الإيجابية لا رجعة فيها لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أنه حتى في ظل التدابير الراهنة لتخفيف عبء الدين فإن البلدان الفقيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً ستبقى فقيرة. وبالتالي نشجع الدائنين ومجتمع المانحين على أن يواصلوا إعادة النظر في وضع تدابير جديدة لتخفيف عبء الدين، بما في ذلك إلغاء الديون الرسمية الثنائية، لكفالة أن البلدان المتضررة يمكنها إعادة توجيه مواردها الضئيلة نحو تنفيذ البرامج الاجتماعية.

والواقع أن الاجتماع الحادي عشر للفريق الاستشاري المعني بموزامبيق سيجمع غداً في مابوتو. إن عقد هذا الاجتماع على أرض موزامبيق لأول مرة يرمز إلى العلاقة المتنامية بين موزامبيق وشركائها، وستبذل حكومتي قصارى جهدها حتى تضمن تحقيق نتائج ناجحة في المحادثات مع مجتمع الدائنين.

علاوة على ذلك لا تزال تواجه مسألة التهديد المستمر الذي تمثله الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي لا تزال تعطل وجود الأمم والشعوب ذاته. ولهذا السبب وقعت حكومتي على الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وصادقت عليها، وفعلنا ذلك اعترافاً

في بياني الأخير أمام هذه الهيئة قبل عام تكلمت عن التغييرات الإيجابية التي حدثت في بلدي. ويسعدني اليوم أن أؤكد من جديد أن شعب موزامبيق لا يزال حازماً في تصميمه على الاضطلاع بخطوات جسورة من أجل ضمان ودعم الديمقراطية والحكم الصالح وحكم القانون. وفي هذا السياق، أحرقت الانتخابات البلدية الأولى في بلدي في حزيران/يونيه من هذا العام، وتعززت بالتالي العملية التي بدأت بإجراء انتخابات عامة قبل أربع سنوات. وتجري الآن الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة المقبلة في ١٩٩٩.

وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في ظل ظروف صعبة للغاية خلال الـ ١١ عاماً الماضية، ينبغي النظر إليه من هذا المنظور. إن موزامبيق تنهض خطوة خطوة من ويلات الحرب وتثبت تدريجياً أن بلدي يمكنه عن طريق العمل الشاق وبالمساعدة الدولية الكافية أن يصبح شريكاً قيماً في السوق الدولية.

ونؤمن بأن اقتصادنا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة بالتركيز على العناصر الاقتصادية الأساسية - بما في ذلك تخفيض معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار في سعر العملة، واتباع سياسة لسعر الصرف تتسم بالشفافية، وحفز نمو القطاع الخاص، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي والمحلي. هذه التدابير مكنت موزامبيق من تحقيق نمو قدره ١٤ في المائة في الناتج القومي الإجمالي في العام الماضي، مقارنة بمتوسط نمو حقيقي قدره ٦,٦ في المائة في السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك أسهمت زيادة الانتاج الزراعي المقرونة بخصخصة أكثر من ٩٠٠ شركة مملوكة للحكومة، وتأهيل وإعادة هيكلة العناصر الرئيسية للبنية الأساسية - مثل الطرق والموانئ والسكك الحديدية - مساهمة كبيرة في زيادة الإنتاجية وأدت دوراً حاسماً في تحقيق هذه النتائج الاقتصادية المشجعة.

وتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة لموزامبيق يوفر المزيد من البيانات حول حالة الاقتصاد في موزامبيق اليوم. وأود أن أشيد إشادة عالية بهذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك تتخذ حكومات منطقة الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، خطوات جريئة نحو التكامل الإقليمي تتضمن في جملة أمور، البدء في مشاريع كبرى مثل الممر الانمائي في مابوتو، الذي جاء بناءً على مبادرة مشتركة من حكومتي موزامبيق وجنوب أفريقيا؛ ومصهر موزال لصهر الألومنيوم الذي يتكلف ١,٣ بليون دولار، والذي أعلن عنه مؤخراً في سوق لندن للمعادن؛ واستثمار الشراكة

عونهم؛ وينبغي توسيع مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، كي يستفيد منها مزيد من البلدان الأفريقية. إن هذه التوصيات جديدة بمساعدة كاملة منا، وما هو مطلوب منا الآن هو إيجاد أفضل الطرائق والوسائل لوضعها موضع التنفيذ.

وأوافق أيضا الأمين العام عندما يتشدد في القول بأن أفريقيا، بدون إرادة سياسية، ستظل متأخرة، ولا تملك شيئا تقدمه للأجيال القادمة. لهذه الأسباب أود أن أؤيد ما هو مقترح من عقد اجتماعات لمجلس الأمن على المستوى الوزاري، كل سنتين، لتقييم ما بذل من جهود وما يقتضيه الأمر من خطوات في هذا الصدد. وفوق ذلك، فإن دعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع، على مستوى القمة، خلال خمس سنوات، لمناقشة الحالة في أفريقيا، جاءت في أنسب وقت ممكن. والواقع أن الأوان قد آن تماما كي يخصص المجلس الانتباه اللازم لمشكلات أفريقيا، إذا كان للمجتمع الدولي أن يحقق مستقبلا أفضل للقارة الأفريقية.

واليوم، كما في أمس، أصبحت العولمة أمرا واقعا. بيد أننا لا نستطيع أن نترك قطاعات من الأمم والشعوب مغلوبة على أمرها تجاهه تحديات أساسية كالمجاعة، والأمراض الوبائية، وتوزيع غير سوي للماء، من ضمن تحديات أخرى. وبصفتي أفريقيا، أثق بأن أفريقيا مستعدة للاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد، حتى نستطيع، معا، أن نعمل على بلوغ هدف مشترك.

إن الأزمة التي بدأت أصلا كحالة منعزلة في الاقتصادات الآسيوية امتدت بسرعة إلى جميع القارات تقريبا. ودلت عواقبها على أنه لا يوجد في هذا الاقتصاد المعولم أي بلد محصن تحصينا يجعله بمنأى عن آلام الآخرين. إن الحلول السوية كامنة في التنمية المستدامة، القائمة على أساس الشراكة في التعاون على التنمية. واستمرار الفقر المدقع في البلدان النامية، ولا سيما في أقلها نموا، سيظل يمثل تهديدا لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو. والرؤية الجديدة التي يبدو أن مؤسسات بريتون وودز تتمخض عنها، والتي تجمع في صعيد واحد بين الأمم المتحدة وشركاء آخرين، في حل المشكلات الاجتماعية، سوف تسهم في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه بلداننا اليوم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة مدة يومين، قبل بضعة أيام، بشأن تجديد الحوار حول تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة، وحول ما للعولمة والترابط من وقع اجتماعي واقتصادي، ومن تأثيرات على السياسات العامة. فدللت الاجتماعات على الحاجة إلى

بالحاجة الملحة إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة. ونرحب بحرارة بالتصديق الأربعين على هذا الاتفاقية من جانب بوركينا فاسو، مما يسمح للاتفاقية بأن تدخل حيز النفاذ ونأمل أن تحذو بلدان أخرى نفس الحذو في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، اقترحت حكومتي أن تستضيف في مابوتو في العام المقبل الاجتماع الأول للدول الأعضاء في اتفاقية اوتوا، وفقا للمادة ١١ من الاتفاقية. ونأمل أن يؤدي هذا الاجتماع إلى اعتماد توصيات هامة تعالج معالجة شاملة قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد وعلى نحو خاص قضية التعاون الدولي والمساعدة والمسائل الأخرى ذات الصلة التي يتوخاها هذا الصك الهام للقانون الإنساني الدولي. ونحن نوافقون إلى الترحيب بكم جميعا في مابوتو.

اسمحوا لي أن أعتم هذا الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي وامتنانها العميق للدور الرائد الذي قامت به كندا في هذا الصدد. ونأمل أن تضطلع جميع الأطراف المعنية بدور نشط في المداولات في إطار مشروع القرار الذي سيقدم في اللجنة الأولى.

في نيسان/أبريل الماضي قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره الخاص عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونود أن نشيد بالأمين العام لبصيرته في إعداد ذلك التقرير الذي يمثل اسهاما قيما في تفهم مشاكل افريقيا على نحو أفضل ويقدم توصيات ملموسة لايجاد حلول دائمة من جانب المجتمع الدولي. ينبغي أن تبذل كل الجهود الممكنة حتى لا يلقي هذا التقرير المصير السلبي الذي لقيته تقارير أخرى هامة مماثلة أعدتها الأمم المتحدة من قبل.

وأشعر بالامتنان بشكل خاص إزاء التوصية الخاصة بجعل الجزاءات الاقتصادية أكثر دقة في أهدافها حتى نمنع إصابة الأبرياء بمعاناة لا داعي لها، كما شهدنا في السنوات الماضية.

إن مفهوم برامج التكيف الهيكلي الملازم للسلام ينبغي أن تطبق تطبيقا كاملا للإقلال، إلى أبعد حد، من العواقب السلبية لهذه البرامج على رفاه الشعوب. وكما هو مبين في هذه التوصيات: ينبغي ألا تتعارض المشروطيات مع عمليات السلام؛ وينبغي ألا يحجب المانحون أموالهم عن الحكومات الضعيفة التي تبذل، بنية حسنة، جهودا تساندها جموع الشعب، لتنفيذ اتفاقات السلام؛ وينبغي تركيز العون على المجالات ذات الوقع البالغ لتخفيف الاتكالية؛ وينبغي أن يحاول المانحون جاهدين أن يكفلوا أن يُصرف في أفريقيا ٥٠ في المائة على الأقل من

إننا نأمل أن تسود الحكمة وروح المسؤولية التي ينبغي أن يتحلّى بها رجال الدولة، وأن يصبح السلام والاستقرار في خاتمة المطاف حقيقة واقعة في الصومال، والقرن الأفريقي، والسودان، وغيرها من المناطق المضطربة في القارة الأفريقية وما يجاورها.

وتشجعنا التطورات الحديثة العهد المتعلقة بتييمور الشرقية، كما دلت عليها نتيجة أحدث اجتماع عقد في نيويورك بين وزيرى خارجية إندونيسيا والبرتغال، تحت رعاية الأمين العام. ونود تشجيعهما على مواصلة المزيد من تلك الجهود بقصد إيجاد حل دائم ومقبول دوليا لهذه القضية.

لقد تابعت حكومتي باهتمام بالغ آخر التطورات في الشرق الأوسط. ولدينا سبب وجيه للشعور بخيبة الأمل من جراء مجرى الأحداث منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. فبدون حل شامل وعادل للمسألة الفلسطينية، التي هي لب النزاع في الشرق الأوسط، وكذلك بدون احترام للمصالح المشروعة لجميع شعوب المنطقة، فإن احتمالات تحقيق سلام دائم تظل عرضة للخطر.

وعلاوة على ذلك، أضافت التطورات الأخيرة المتعلقة بالانتشار النووي في جنوب آسيا عناصر جديدة لزعزعة الاستقرار في بيئة الأمن الدولية المتطايرة من قبل هناك. إن سباق التسلح الجديد في تلك المنطقة هو نكسة كبيرة للجهود الدولية الرامية إلى كفالة السلام والأمن والاستقرار في تلك المنطقة، وفي العالم كله. والواقع الجديد بدلا من أن يقدم ضمانات أمنية للبلدان المعنية، فإنه أدى إلى تفاقم التوترات في المنطقة.

إن هذه الدورة من دورات الجمعية العامة تنعقد في زمن موات لجميع شعوب العالم: فسوف يسجل عام ١٩٩٨ باعتباره عام الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب أن يكرم المجتمع الدولي، بأعمال ملموسة، ذكرى الذين فقدوا أرواحهم دفاعا عن الكرامة البشرية خلال السنوات الخمسين من عمر الإعلان العالمي. ويجب أن نكفل، بأعمال ملموسة، ألا تتكرر فظائع وشكوك الماضي وعدم استمرار انتهاك حقوق الإنسان الأساسية خلال الألفية الجديدة. ويجب أن نصمم ما يلزم من استراتيجيات، وأن نجد السبل والوسائل التي تمكن الأجيال القادمة من العيش في وئام وسلام وتنمية، والتي تحول دون تكرار انتهاكات الكرامة البشرية التي شوهدت خلال التاريخ البشري.

إننا لا نستطيع، إلا من خلال مثل هذه الأعمال، أن نكفل أن يتحقق شعار "حقوق الإنسان للجميع" تحقيقا كاملا. وكما ذكرنا الأمين العام ذات مرة، إن حقوق الإنسان

تلاقي الحكومات والقطاع الخاص وغيره من قطاعات المجتمع المدني، في السعي إلى إيجاد حلول للمشكلات العالمية.

ولذا نأمل أن يفتح الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة شبابيك جديدة للمنظمة لتعزيز دورها ومهامها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وكما سبق التنويه به، تمثل الأمم المتحدة، بحكم عضويتها العالمية، أشد الأدوات موثوقة للقيام بمهام التنمية.

ولا تزال النزاعات الإقليمية شاغلا رئيسيا في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى الرغم مما جرى حديثا من توقيع على وثائق تهاهم في شلالات فيكتوريا، لا تزال العمليات الحربية ماضية بلا هوادة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء مجرى الأحداث التي تهدد ليس فقط سلامة أراضي ذلك البلد، بل كذلك السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها. ونحن نعتقد أن من الممكن، بحسن النية، إيجاد حل يعالج قلق جميع الأطراف الضالعة في هذا النزاع. فلا أفريقيا ولا المجتمع الدولي يمكن أن يطبقا إضافة فصل جديد من نزاعات ذات أبعاد إقليمية، خصوصا مع مراعاة أن جميع النزاعات الأخرى التي طال أمدها في تلك القارة لا تزال في الواقع تتحدى تصورنا الجماعي.

وفيما يتعلق بأنغولا، نشعر كذلك بقلق إزاء استمرار السيد سافمبي في التسوية في تنفيذ الأعمال المطلوبة في إطار بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والواقع أن رفض الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (اتحاد يونيتا) الوفاء بالتزاماته هو الذي يدفع بعملية السلام في أنغولا إلى حافة الانهيار. وعلى المجتمع الدولي والأطراف المعنية التزام إغاثة شعب أنغولا المتألم من أن يقع في براثن نزاع جديد آخر ذي أبعاد كبيرة. وإدراك السلام في أنغولا يكون من شأنه، بلا شك، الإسهام في إيجاد الاستقرار الذي تحتاج إليه المنطقة.

ونحن مشاركون تماما فيما تحرزه من تقدم البلدان الناطقة بالبرتغالية والمجتمع الاقتصادي لدول أفريقيا الغربية، في السعي إلى السلام الذي فات غينيا - بيساو منذ اندلاع الأعمال الحربية في ذلك البلد. إن هذه التطورات الإيجابية تنوه بأهمية الإرادة السياسية للأطراف المعنية، التي يجب أن تسود في حالات النزاع. ومما يشجع حكومتي أيضا التطورات المتعلقة بالصحراء الغربية. وتطلع حكومتي إلى عقد الاستفتاء في تلك الأراضي.

هذا النظام الأساسي للمحكمة ويكفل عالميته في نهاية المطاف.

ولسوف يتوقف نجاحنا بقدر كبير، في معالجة قضية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتسوية المنازعات، وكذلك في التوصل إلى توافق الآراء بشأن القضايا الهامة في إطار عملية الإصلاح الجارية لمنظمتنا، على الطريقة التي نستوعب بها مصالحنا الفردية والجماعية. فلنعمل معا على كفاءة تحقيق هذه الأهداف، وتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها ونحن على عتبة ألفية جديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.

ليست ملكا لأية حكومة وليست مقصورة على أية قارة، بل هي أساسية للجنس البشري نفسه.

ونحن في موزامبيق نتطلع إلى الاحتفالات باعتبارها مصدر زخم نتعلم منه مدى وضخامة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع مراعاة أن النهوض بهذه الحقوق وحمايتها هما بصفة جوهرية من مسؤولية كل شخص. غير أننا نسلم بالمسؤولية الأولى للدولة عن كفاءة تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان. وتؤكد حكومتي على ضرورة ترسيخ الطابع المتكامل والمترايط والذي لا يتجزأ لجميع فئات الحقوق، بحيث تعامل الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التنمية، على قدم المساواة. والبرنامج الذي أعدناه والذي يتوج باحتفال هام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، يتمشى مع هذه المبادئ.

ويمثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في روما في تموز/يوليه الماضي إسهاما مرموقا من البشرية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. ففي روما وضعنا إطارا قانونيا شاملا غير مسبوق، لضمان حقوق الإنسان ولأن يقدم إلى العدالة المسؤولين عن أفعال الجرائم التي شهدتها الإنسانية على الإطلاق، كالتى ارتكبت في الحالات الأخيرة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ولئن كنا نفضل أن تكون للمحكمة صلاحيات أبعد مدى، فإننا نتفهم أن النظام الأساسي الحالي المعتمد في روما يمثل حلا توفيقيا حساسا ومعقدا للغاية، تم التوصل إليه في مفاوضات طويلة ومضنية. فيجب أن تبذل الجهود لتيسير التبكير بإنفاذه كما يجب أن نستكشف جميع السبل التي يتيحها النظام الأساسي لتحسين أداء وصلاحيات المحكمة. ومسار العمل هذا يوفر، لا شك، تحسينا تقبل